

بدر کوشتی محمد افند بک کنایه بدر

۸۸۸

اصول الفقه کادمی ران

کامل

۵۰
۵۵
۶۵
۷۵
۸۵
۹۵
۱۰۵
۱۱۵
۱۲۵
۱۳۵
۱۴۵
۱۵۵
۱۶۵
۱۷۵
۱۸۵
۱۹۵
۲۰۵
۲۱۵
۲۲۵
۲۳۵
۲۴۵
۲۵۵
۲۶۵
۲۷۵
۲۸۵
۲۹۵
۳۰۵
۳۱۵
۳۲۵
۳۳۵
۳۴۵
۳۵۵
۳۶۵
۳۷۵
۳۸۵
۳۹۵
۴۰۵
۴۱۵
۴۲۵
۴۳۵
۴۴۵
۴۵۵
۴۶۵
۴۷۵
۴۸۵
۴۹۵
۵۰۵
۵۱۵
۵۲۵
۵۳۵
۵۴۵
۵۵۵
۵۶۵
۵۷۵
۵۸۵
۵۹۵
۶۰۵
۶۱۵
۶۲۵
۶۳۵
۶۴۵
۶۵۵
۶۶۵
۶۷۵
۶۸۵
۶۹۵
۷۰۵
۷۱۵
۷۲۵
۷۳۵
۷۴۵
۷۵۵
۷۶۵
۷۷۵
۷۸۵
۷۹۵
۸۰۵
۸۱۵
۸۲۵
۸۳۵
۸۴۵
۸۵۵
۸۶۵
۸۷۵
۸۸۵
۸۹۵
۹۰۵
۹۱۵
۹۲۵
۹۳۵
۹۴۵
۹۵۵
۹۶۵
۹۷۵
۹۸۵
۹۹۵
۱۰۰۵

من تسمی المرحوم محمد بن محمد لایع
لجمع الاثر فی هذا الوصية



من نعمة الله على الفقير
عبد السلام المولوي
الحسن البكري
الحقوقي عن عنده

(سه کتیب)
* حسه جبرائیل بن الحسینی *

هدیه به جامع الاثر
رحمه الله

تتفیداً لوصية
علی جبرائیل

۱۳۳۷

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على رسوله واله وصحبه اجمعين **وبعد** فهذه
مجامع الحقائق والقواعد ^{النافعة الى الله تعالى} وجموع الروايق والقواعد
من علم ^{الاول} كافي في الوصول ^{الى الله تعالى} شرعته بالانسان
الاخوان يسر الله تعالى ختامه في قريب الاوان
منوكله على الديان وهو حبيب وعليد الشكران
وهو على مقدمة وباين **المقدمة** في مائة و
موضوعه وغاية **فعل** **الاول** علم يتوصل به
الى استنباط الحق من ادلته **التفصيلية** ^{او علم}
يتبحث فيه عن احوال **المادة** **الاربعة** من

حيث ايضا لها الى الاحكام وهي الكتاب والسنة
 والاجماع والقياس **واما** شرع من قبلنا واول
 الصحابي والفقهي والعرف والتعامل والاستصحاب
 والعقل بالظاهر والاضاهر **والاخذ** بالاحتياط
 والفرقة ومذهب الصحابي ومن هب
الاستدلال والاجماع **والاخذ** بالاحتياط
 كتاب

[illegible]

کامیاب ترین و امن ترین

[illegible][illegible]

اعلم ان موضوع اصول الفقه كما كان اخر من مطلق الموضوع والعلم بالحرف موقوف على العلم بالعلم، العلم بغير العلم
 تعريف مطلق الموضوع حتى يحصل بمعرفة موضوع اصول الفقه فكل موضوع كل علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
 والمركبة لبعض هذه المحل الخارج وبذلك ما يكون مساويا لاداء بان يلحق الشيء لذاته كما تكلم اللغوي
 ثلاث بواسطة ذات حقيقة التي هي حيوان انساني او غير ذلك كادراك الدقيق بالشيء بواسطة غيره

النظر في المسألة او في خارج عنه مسأله كالتكلم بالانسان او تجربته مطلقا كالمتشابه بواسطة
 كما يفهم الدقيق بالشيء بواسطة الكوناني

الغريبة او الخارج مساويا كالضيق له بالتعجب و
 واما العارض الخارج الاصح كالحارة للحيوان بالحركة
 والخارج الاصح كالغنى للانسان بالتجارة والعارض
 الخارج المباين كالحارة للماء بالنار فاعراض غريبة
فقر البحث عن الاعراض الذاتية اما كون موضوع

المسئلة عين موضوع العلم اما مطلقا نحو الدليل
 ليس الحكم او مقيدا بغير ذاتي نحو الدليل المؤول

يفيد الظن واما نوعه مطلقا نحو الامر يفيد الوجوه
 او مقيدا نحو الامر المقادير بقرينة الاباحة يفيد ا

الاباحة واما عرضه الذاتي مطلقا نحو الخاص بـ
 يوجب القطع او مقيدا نحو الخاص لما اول يفيد

الظن واما نوع العرض الذاتي مطلقا نحو المطلق
 يوجب الحكم مطلقا او مقيدا نحو المطلق المقادير

بما يوجب عمله على المقيد يوجب الحكم المقيد ففي كل
 هذه الاقسام الثمانية يحول المسائل الاعراض

الذاتية

أي كما كان موضوع
 المشكوك فيه
 موضوع العلم

قال بعض عن التوسيع القراءة الشاذة كقراءة نصيب ثلثه ايام متتابعات ليست بحجة في الاحكام وهو ظاهر وهو هذا في وجهها
 الى انها حجة وبني عليه وجوب التتابع في كثرة اليمين

منه
 ٥

منه
 ٥

الاعراض الذاتية واما غايته فعرفة احكام الله

لينال بسعادة الدارين **الباب الاول** في الادلة

وفيه اربعة اركان **الركن الاول** في الكتاب وهو

النظم المنقول على رسولنا صلى الله عليه وسلم المنقول

عنه متواترا وله مناقشات خاصة به ومباحث

مشتركة بينه وبين السنة **اما الخامسة** فالمنقول عنه

بلا تواتر ليس بقرآن قيل مطلقا وقيل في الجواهر

لا في الهيئة والاداء وقيل كله مشهورة وعن ابن

الجزري القراءة اما متواترة واما مشهورة بان صح

سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية

والرسم واما احاد بان صح سنده وخالف

الرسم والعربية ولم يصل حد الاشتراك قراءة

متكئين على رءوف حضرة عبا قرى واما تناد

بان لا يصح سنده واما ما رجع بان زيد على وجه

التفسير كقراءة وله اخ او اخ من ام فغير المتواتر

ليس له حكم القرآن لكن يجوز بمشهوره الزيادة على

النص واما الاحاد فليس بحجة العمل وقيل كالخبر

منه
 ٥

أي ما يختلف بخطوط الصنف نحو
 ما كتب ومنك
 قال في الدرر هو وثائق الحبيب
 والقرن الحقيقين
 اختلافها يكون من قبيل الاداء كقول
 المدركين والاداء والسرير وانتم
 على وجه من الفوه الزجل واداء
 الناس منهم من اومتوا راء في
 نسب للصحاب الباعين فيقول بظهور
 منقول
 كقراءة النكر وجران الصلوة به ورس
 الحديث واقادة الحكم الفعلي

قيل خطأ كما في

قيل خطأ كما في

الخاص وهو اللفظ وضع لمعنى معلوم
على انفراد والمراد باللفظ ما وضع له
اللفظ عينا كان او حرفا وبالافراد
اختصاص اللفظ بذات المعنى وانما
قيد بالافراد يتميز عن المشترك
سيد

المقطع بخطائه **واما المشتركة** فالكتابة باسم للنظم و
والمعنى وله اربعة اقسام باعتبار وضعه له ثم بدلا
ثم باعتبار استعماله فيه ثم باعتبار الوقوف عليه و
وبعدها امور تشتمل لكل معرفة ما خذوها ومعرفة
معاينتها ومعرفة ترتيبها ومعرفة احكامها **الاول** عينا
الوضع للمعنى وهو خاصان وضع لواحد او لكثير خصوص
مستغرقا وجمع مشتركان لغير مستغرق ومشتراكان
لمعنى كثير بوضع كثير **اما الخاص** من حيث هو هو في
اليقين فلا يحتاج زيادة بيان لكونه بيانا في نفسه
وقد يفيد الظن بالعروض داخل فيه الامر والنهي و
والمطلق والمقيد كما دخل شخص جري كريد او نوع
كرجل ومائة او جنس كإنسان **واما العام** من حيث
هو هو في وجوب القطع ايضا عند اختيارنا فلا يخصص
بخبر الواحد القياس ابتدأ والظن عند بعض منا والاشك
فيغدا لوجوب الافتراض فيجوز تخصيصه بهما والتوقف
عند قومه منهم الواسع وما وثبت الا عند قومه منهم
الشمجي وهو الواحد والثلاثون والتوقف فيما دونه فاذا

الخاص والعام في اللفظ

العام لفظ وضع وضعا واحدا
لكثير غير محصور مستغرقا للجميع ما يصلح له
المشترك لكونه باوضاع **والاكثر** حين ما لم يوضع لكثير كزيد وعمر
وقوله غير محصور حين اسماء العدد فان الصغر مثلا وضعت وضعا
واحدا لكثير وهي مستغرة جميع ما يصلح له لكن اكثر محصور وقوله
مستغرق جميع ما يصلح له حين الجمع المتكثر كخيل رجا لا لان جميع الخيل
وهو اما عام بصيغته ومناه كالرجل واما عام بمنا فقط كالرجل والقوم

تعلوا

الخاص

الخاص والعام في اللفظ

تعاضا وعلم التام يخصص الخاص العام عند المقارنة
ويكون تطبيق الباقي وينسخ عند التراخي في قدر تناو
ولو عموما من وجه وقطعي في الباقي وينسخ الخاص
له ان تقدم الخاص وان لم يعلم فيعمل على الفكرة

فصل

العام اما باق على عمومه قالوا بعدده
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض نحو الله
لكل شئ عليهم ان الله لا يظلم الناس شيئا واجيب بان
نحو ما ذكر ليس من الاحكام ورد بقوله تعالى حرمت عليكم
اقرباكم **واما** يخص عنه فالعام في الباقي قطعي كما كان
ان المخصص غير مستغرق للاستثناء والشرط والصفة
والغاية وبديل البعض عند كون المخرج معلوما ومستغلا
بالعقل نحو خالق كل شئ **ومنه** تخصص الصبي و
المجنون من خطابات الشرع او الكلام المخرج فانه
ينسخ فان علم المخرج المنسوخ فقط في الباقي والآن
ففي الجميع وظني في الباقي ان كلاما مستغلا مستغلا
ان معلوم المخرج وفي الكل ان لم يعلم وان حاسن
او ثبت من كل شئ او عرفا نحو لا اكل رأسا او نقصا

الخاص والعام في اللفظ

العام اما باق على عمومه قالوا بعدده
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض نحو الله
لكل شئ عليهم ان الله لا يظلم الناس شيئا واجيب بان
نحو ما ذكر ليس من الاحكام ورد بقوله تعالى حرمت عليكم
اقرباكم **واما** يخص عنه فالعام في الباقي قطعي كما كان
ان المخصص غير مستغرق للاستثناء والشرط والصفة
والغاية وبديل البعض عند كون المخرج معلوما ومستغلا
بالعقل نحو خالق كل شئ **ومنه** تخصص الصبي و
المجنون من خطابات الشرع او الكلام المخرج فانه
ينسخ فان علم المخرج المنسوخ فقط في الباقي والآن
ففي الجميع وظني في الباقي ان كلاما مستغلا مستغلا
ان معلوم المخرج وفي الكل ان لم يعلم وان حاسن
او ثبت من كل شئ او عرفا نحو لا اكل رأسا او نقصا

العام اما باق على عمومه قالوا بعدده
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض نحو الله
لكل شئ عليهم ان الله لا يظلم الناس شيئا واجيب بان
نحو ما ذكر ليس من الاحكام ورد بقوله تعالى حرمت عليكم
اقرباكم **واما** يخص عنه فالعام في الباقي قطعي كما كان
ان المخصص غير مستغرق للاستثناء والشرط والصفة
والغاية وبديل البعض عند كون المخرج معلوما ومستغلا
بالعقل نحو خالق كل شئ **ومنه** تخصص الصبي و
المجنون من خطابات الشرع او الكلام المخرج فانه
ينسخ فان علم المخرج المنسوخ فقط في الباقي والآن
ففي الجميع وظني في الباقي ان كلاما مستغلا مستغلا
ان معلوم المخرج وفي الكل ان لم يعلم وان حاسن
او ثبت من كل شئ او عرفا نحو لا اكل رأسا او نقصا

العام اما باق على عمومه قالوا بعدده
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض نحو الله
لكل شئ عليهم ان الله لا يظلم الناس شيئا واجيب بان
نحو ما ذكر ليس من الاحكام ورد بقوله تعالى حرمت عليكم
اقرباكم **واما** يخص عنه فالعام في الباقي قطعي كما كان
ان المخصص غير مستغرق للاستثناء والشرط والصفة
والغاية وبديل البعض عند كون المخرج معلوما ومستغلا
بالعقل نحو خالق كل شئ **ومنه** تخصص الصبي و
المجنون من خطابات الشرع او الكلام المخرج فانه
ينسخ فان علم المخرج المنسوخ فقط في الباقي والآن
ففي الجميع وظني في الباقي ان كلاما مستغلا مستغلا
ان معلوم المخرج وفي الكل ان لم يعلم وان حاسن
او ثبت من كل شئ او عرفا نحو لا اكل رأسا او نقصا

توجه المعاد المتكرر اي اللفظ الذي ذكر
اولا معرفة او كناية اذا عييد متكررا يكون
المعاد بالثناء غير الاول والخاص ان
الاعتبار في عينه الثناء وغير يتنه
توفي الثناء وتكلمه ولا مدخل لتوف
الاول وتكلمه **فصل اربع صور الاول** وما يتنونه منه

ان يكون يعاد التكرار ثمة الثناء ان يعاد
المعرفة تكرة وفيها يكون الثناء غير الاول
الثالث المعرفة معرفة الرابع ان يعاد التكرار نحو من دخل هذا الحصن فله كذا او على سبيل البديل
معرفة وفيها يكون الثناء غير الاول
الا ان هذا يكون الثناء اصل قد يعيد
لا ينع كناية الثانية لادوية
منه
أحمد
نظير الوجود
من حيث قصد
ومر حيث قصد
في نظير
او حكما كما في سياق النفي والاستسقاء لا الكاري في الشرط العام
المثبت عند قصد المنع نحو ان تترتب حمرا فكذا الحال
نحو ان قتلت حربيا فلك كذا او الموصوف بصفة عامة
نحو لا اجالس الارض علما قيل هذا عند من لا يشترط
في العموم الاستغراق وعرفه بما ينظم جمعا من المسببات
والنكرة في الالبات قد تعين ان لاقتان كما في قوله تعالى
فيها فاكهة ونخل وردان وبقرية المقام نحو علمت نض
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث

توجه المعاد المتكرر اي اللفظ الذي ذكر
اولا معرفة او كناية اذا عييد متكررا يكون
المعاد بالثناء غير الاول والخاص ان
الاعتبار في عينه الثناء وغير يتنه
توفي الثناء وتكلمه ولا مدخل لتوف
الاول وتكلمه **فصل اربع صور الاول** وما يتنونه منه

ان يكون يعاد التكرار ثمة الثناء ان يعاد
المعرفة تكرة وفيها يكون الثناء غير الاول
الثالث المعرفة معرفة الرابع ان يعاد التكرار نحو من دخل هذا الحصن فله كذا او على سبيل البديل
معرفة وفيها يكون الثناء غير الاول
الا ان هذا يكون الثناء اصل قد يعيد
لا ينع كناية الثانية لادوية
منه
أحمد
نظير الوجود
من حيث قصد
ومر حيث قصد
في نظير
او حكما كما في سياق النفي والاستسقاء لا الكاري في الشرط العام
المثبت عند قصد المنع نحو ان تترتب حمرا فكذا الحال
نحو ان قتلت حربيا فلك كذا او الموصوف بصفة عامة
نحو لا اجالس الارض علما قيل هذا عند من لا يشترط
في العموم الاستغراق وعرفه بما ينظم جمعا من المسببات
والنكرة في الالبات قد تعين ان لاقتان كما في قوله تعالى
فيها فاكهة ونخل وردان وبقرية المقام نحو علمت نض
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث

توجه المعاد المتكرر اي اللفظ الذي ذكر
اولا معرفة او كناية اذا عييد متكررا يكون
المعاد بالثناء غير الاول والخاص ان
الاعتبار في عينه الثناء وغير يتنه
توفي الثناء وتكلمه ولا مدخل لتوف
الاول وتكلمه **فصل اربع صور الاول** وما يتنونه منه

ان يكون يعاد التكرار ثمة الثناء ان يعاد
المعرفة تكرة وفيها يكون الثناء غير الاول
الثالث المعرفة معرفة الرابع ان يعاد التكرار نحو من دخل هذا الحصن فله كذا او على سبيل البديل
معرفة وفيها يكون الثناء غير الاول
الا ان هذا يكون الثناء اصل قد يعيد
لا ينع كناية الثانية لادوية
منه
أحمد
نظير الوجود
من حيث قصد
ومر حيث قصد
في نظير
او حكما كما في سياق النفي والاستسقاء لا الكاري في الشرط العام
المثبت عند قصد المنع نحو ان تترتب حمرا فكذا الحال
نحو ان قتلت حربيا فلك كذا او الموصوف بصفة عامة
نحو لا اجالس الارض علما قيل هذا عند من لا يشترط
في العموم الاستغراق وعرفه بما ينظم جمعا من المسببات
والنكرة في الالبات قد تعين ان لاقتان كما في قوله تعالى
فيها فاكهة ونخل وردان وبقرية المقام نحو علمت نض
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث
في وجهه **المعاد** المعروفين الاول والمعاد المتكرر غير
الاول وذلك اصل قد يعيد عنه لما في قوله تعالى
في السماء له وفي الارض له ولما التكرار له ولما حيث

توجه المعاد المتكرر اي اللفظ الذي ذكر
اولا معرفة او كناية اذا عييد متكررا يكون
المعاد بالثناء غير الاول والخاص ان
الاعتبار في عينه الثناء وغير يتنه
توفي الثناء وتكلمه ولا مدخل لتوف
الاول وتكلمه **فصل اربع صور الاول** وما يتنونه منه

قال في الاتقان ان كل لفظ قد اعتدلت الى المعرف المجموع وكلام كثيرة وكذا في معنى السبب ايضا
وكذا في قوله تعالى الطعان كان حلالا من المصنف

منه

قال في صولة كقولهم تعالى ومنهم من ينظرون اليك
والوصوفة كقولهم تعالى ومن الناس من يقول
هذا مشعر

اتخذ تاهيها وانزل لنا عليك الكتاب بالحق مصدقا
لما بين يديه من الكتاب وهذا الكتاب انزلناه الى قوله
انما انزل الكتاب حيث تغاير تاهيها **واي تكرة** تعمر
بالصفة **ومن** واما نظرية واستسقاء مية يستملان

فقد ورد في قوله تعالى ومنهم من يقول
ادخلوا داركم من بابها وغفلة عما كانوا
يجمعون من الاعمال والاعمال والاعمال
تفصيل الكلام في قوله تعالى ومنهم من يقول
ادخلوا داركم من بابها وغفلة عما كانوا
يجمعون من الاعمال والاعمال والاعمال

المؤث لك من في العقلا وما في غيرهم وقد يعكس
واما الموصولة والموصوفة قد تعمر وهو الاكثر وقد تخص
والذي يعمرها **وحيث** تعمر لا يمكن افتقار المتكلمين
حيث وجد قوتهم وسائر اسما للشرط والاستسقاء م
كأن **ومنى** وكيف وعموم الامكنة والارضية والاحوال

وكذا ايتنا ومتيما وكيف الامكنة مختصة بالفعل **وكل**
وحيث محتمل ان في عموم مدخولها فكل لاحاطة الافراد
في النكرة ولا احاطة الاجزاء في المعرفة وقد يكون للافراد
ح ايضا نحو وكلام كثير وقد يكون للنكرة وكذا كل تلى

للاسماء وتعمرها صرحا وتعمرها بالاعمال ضمتا الى في ضمن
تعمرها **والاسماء** **وكما** بالعكس والتكرار **وحيث** للشمول
على الاشتمال فلو دخل عشرة معاني جميع من دخل هذا
الحصن او اقله نقل واحد والجمع المتكرر رجال ومسلمين

منه

منه

منه

فلا يرضى من الأثبات بقا خلافا لما يرد ومحاكمه ان اذا اطلق هذا اللفظ بلا قوتيه فالظاهر عدم وجود الأثبات عند الجواب
 هذا فالجواب ان الأثبات لا يرد على الجواب والتعليق كقوله نعم وكذا من القائلين

يعنى ان اللفظ الموضوع للمشاقة في اي الموصفة
 او المضاف كلفظ الغناء كما صرح مثله في المتن
 وغير ذلك من الجوف المشابهة اي ما يلحق
 بالخطاب المحاضر كلفظ الذروة لان حرف الذروة
 انما وضع للميل الى امر حقيقة
 انتهى

فانما انشأ الموضوع على وجهه عند ربح الموجود
 والمعدم لا حاجة بديل آخر شفع

عكسك **والجمع المذكور** السالم نحو المسلمين ونحو فعلوا
 يختص بالذكور لا عند الاختلاط بالاناث فقد حصل تبعا
 لهم **ولجمع المؤنث** السالم يختص بهن البتة **خطا**
الرسول يعنى الامام عفا الله عنه ايضا لا يدل وخطاب الواحد
 لا يعنى الجميع بالصيغة بل بالجنس نحو علي او احدكم علي
 للجماعة او بالقياس **والمتكلم** دخل في عموم متعلق
 خطاب به خبر الامر او تنبيهه فلو قال امره كل من في السكة

والمتكلم هو المتكلم في الكلام
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب

يقع خطاب الشارع بالاحكام بصيغة متناول العباد لغيره كالنفس في قوله يا ايها الناس والمؤمنين قوله يا ايها الذين آمنوا
 ليتم العمل به انما انشأوا الصيغة فيدخل في الخطاب وانكم قطعوا وكون غير الانبياء ما كان كذلك

كقوله تعالى ولا تقل لهما اف فالتعريف به
 اي المذكور قوله اف والموافق به في المقصود
 موافقة الحكم وهو لا يذى لاف فيكون
 قوله تعالى ولا تقل لهما اف شاملا للضرب
 والشم وغيره كما لا بد في المنطوق به فيكون
 عاما للمنطوق به وهو لاف ولا يسموا
 وهو الضرب والشم وغيره فيكون جميع
 انواع الاذى حراما وضربا شتما

ان في الفعل المنفي عام كونه نكرة في سياق النفي وان
 في المبني فالصحيح لا يعنى الامان والاقسام كصلى في
 لانه نكرة في الاشياء بل هو في معنى المشرق حينئذ هل فان
 ترجع البعض فذلك والا فالصحيح بفعله على الهم والباقي
 بالقياس وبالذات فاذا جاز في النفل مع استبدال بعض
 الكعبة فيجوز في الفرض لتساويها في الاستقبال والا
 خلافا للمشافعي في الفرض لا يستد بان جاز في حكاية فعله
 على الهم بل بلفظ ظاهر العموم نحو من يبيع الغر فبيع
 كل غير خلافا للاثابين لان الاحتجاج بالحق لا بالحاكية

والعزم في الحكاية **اللفظ الواحد** بعد سؤال واحدا
 والعزم في الحكاية

الخطاب هو المتكلم في الخطاب
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب
 والخطاب هو المتكلم في الخطاب

فخرج الحكم على المفسر والمفسر على الظاهر من الالاء قوله وقد اشتهر وروى عن عدل حكيم بن محمد بن عيسى بن قول الشاهد العدول
لان الشاهد انما هو الملقب وقوله تعالى والنفق المشرقة اشارة الى قوله من المشقة فتوشك كل مسئلة نفس
وقوله السجدة وتواذوا وكنت كل مسئلة مفسر ومثل الثالث قوله من استروا من ابواب الظاهر في شرب ارباب الابل وقوله من استروا
من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات

وقوله ابن جرير الشاهد في قوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات
وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات وقوله من استروا من ابواب الصلوات

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م
فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

فان قلت اذا ترك الالاء لا يلح معناها
بالتمام بحيث لا يمكن ان لا يلح
بما فيها هل يرد فيرجى فيكم يكونها
بجملها او لا يرد فلا يرد فيكم يكونها
مشتابا بها اجيب لا بد ان يتطرق فيها
انما هي متعلق بكيفية العمل ام لا
فان كانت من الاولى يرجى
بما فيها قطعا لا العمل
بدون البيان محال
والا فلا
مرات
م

والعرفية **والشئ** قد يكون واسطة بين الحقيقة والجان
 كالأعلام والمشاكلة وما يكون قبل الاستعمال لكن
 قيل بوجدها في الأعلام نادرا بأشهر المشبه
 بوجه المشبه وقيل يكون وصفاً جلياً فيلزم **ترتيب**
 حروفها لعاطفة الواو وطلق الجمع بلو دالة على قارنته
 وترتيب كالألف وخرجه **ترتيب**
 فأوصف الترتيب في الوضوء ونسب الترقيم للأمام والفا
 للأمامين وهم في عطف الشئ على مصاحبه وعلى
 ولا حقه وإذا انقلب المعطوف عليه بشئ كان يقع خبراً
 أو جزاء أو صفة تقيد الجمع بينهما في ذلك التعلق والـ
 ففي حصول مضمونها والزيادة من القرائن وفي عطف
 الجمل لا يوجب المشاركة في قيد واحدة بينهما إلا إذا
 الأخرى إلى الأولى وقيل بوجوبها فيوجب القرائن في
 النظم القرائن في الحكم وهو فاسد عندنا والقسم
 بعد الجمل المعاطفة بالواو للأخيرة وعند الشافعي بجمع
 وكذا الحال والتبزي وقيل اتفاقاً ما يتم فيعود
 إلى الأخير اتفاقاً وقيل المعطوف على القيد بعيد

ترتيب في الاصطلاح حصل الشئ
 غلب شئ هنا سببه بينهما من
 غير أصحاح من أحد الطرفين
 تعطف
 سببه

فقد قيل إن دخلت هذه الدار فانت
 وطلعت بجمع واحدة لأن من كثر الشئ
 فانت قد وطلعت مختلف على خبره وفيه يجمع
 التعلق فلما يكون من قبل كذا الشئ
 فتقول إن دخلت الدار فانت طالق وان
 وطلعت الدار فانت طالق وجب وقوع
 وتبين عند الدخول
 في قول هذه طالق فانت واحدة طالق
 تعلقاً بشأني واحدة
 إن دخلت الدار فانت طالق وعبري
 فالعق قيد بدخول الدار
 فإذا قال فقلت على ولدي وعلى أولاد
 أو ولدي عني حين فالتبزي إلى الأخير
 عندنا فالتبزي يجمع عند

يشترك

يشترك في القيد وإن كان القيد مقدره فالشكر محتمل
القيد للتعقيب ففي إن دخلت هذه الدار فبئره
 لا يحن بتلك دخول أحد ما ولا بتقديم الثانية
 ولا بتأخيرها بملة وأصل أن تدخل على المعلول خو
 جاء الشئ فتأهب وقد تدخل على العلة نحو ابشر
 فقد اتاك الغوث لكن إن دامت ويستعد للواو
 فيلزم درهمان في له درهم فدرهم وقديحى البحر الترتيب
 والسياسة **ثم للترقي** في النظم وعندهما في الحكم ففي
 قوله لغير الموطوعة أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن
 دخلت الدار منى الأول ولغى الباقي ولو قدم الشرط
 لتعلق الأول ونزل الثاني وتعلق الثالث وعندهما
 يتعلق الجمع وينزل من مرتبة عندها ويستعد
 للواو كقولهم فليكن عن يمين ثم يأت وقديحى
 للترقي كقولهم من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد
 قبل ذلك جده وللأستعداد نحو يعرفون نعيم الله
 ثم ينكرونه **باب العرض** عما قبله وأثبت ما بعده
 على التدارك فإنت طالق واحدة بل تنسب تطلق
 لأن الكلام الأول مطلق وعطف بل أن الكلام مكان تنسب

على المعطوف على القول في القيد لا كان
 مقوماً على المعطوف غير الظاهر فيغير المعطوف
 به وذلك فيكون ذلك بالمعطوفات
 هذا الظاهر في الترتيب في الواو فلا
 استعد وأخرى
 فإن العنق بعد الدار فانت طالق
 فإنت طالق لغيرها معنى لانه
 فإنت طالق لغيرها معنى لانه

فإذا كان لثاني في قولهم فليكن عن يمين
 لكل الشرط ووجود الترتيب على وقوعه
 فلا ينفك شئ من بقاء وجود الشرط ووجوده
 يقع واحد ويلغى الباقي

فإذا كان لثاني في قولهم فليكن عن يمين
 لكل الشرط ووجود الترتيب على وقوعه
 فلا ينفك شئ من بقاء وجود الشرط ووجوده
 يقع واحد ويلغى الباقي

فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك
فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك

فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك
فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك

فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك
فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك

فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك
فقد شرطه الشارح بفتح ما قبلها ما بعدهها لا قبلها وانه يكون كذلك كونه انما يكون لا سببا في ذلك

في غير ما ذكره من انما يريد بالمراد الغرض من الصياح وفي ان مقتضى تقدير خبر مجرد الاتيان بالتعديدية ومن
 في معنى التعديدية في انما يريد بالتعدي بعد الاتيان بالمراد

عند آخرها اذا وقعت في اليمين فشرط البر في صورة الغاية
 وجود الغاية وشرط البر في السببية وجود ما يصلح سببا
 وفي العطف وجود المعطوف والمعطوف عليه **لا يشترط**
الغاية فان جعل المصدق يحمل عليه كجاءت الى شهر والا
 تعاقب بخبر وفي ان امكن كجاءت الى شهر والا يحمل على خبر
 صدر الكلام ان احتمل ان كانت طالق الى شهر بلا نيته من
 من التغيير والتاخير وعند فريق في الحال ثم تناول

الغاية صدر الكلام وتدخل في الغيا سوءا قامت بنفسها
 كراش السمكة او كانت غايته في الحكم كالمرافعة فلا تستلزم
 ماوراء الغاية ان وحده والاعلالت كجاءت وان لم يتاخرها
 او اشتمل فلا تدخل قامت بنفسها كجاءت البستان او ان
 كالنفس فتصدق بالحكم لا الغاية **واعلم** ان في اليمين
 الدخول لا يحتاج اذ عدم الدخول لا يحتاج الى الاشتراك الذي
 ان ما بعده من خمس ما قبلها وعدمه ان لم يكن في
لظرفية ففي الزمان للاستعانة ان حذف وعند
 لا يقتضي حذفها كما اشارت في آخر النهار في ان طالق
 في الغد صحيح فمضامع عدمها في غدا خلافه ما وفي
 ولولم يكن كما في ان كان الاول اولى بسبق مع عدم الزمان

قول الاشتراك وجه انه عند البعض
 وهو لم وعدم وجود مشترك كلفظ
 المشترك وهو مخالف للقولين
 الاولين مع

قول الدخول اذ يقع في البعض ان كان
 الغاية من جنس المضا فدخل الغاية
 في المضا لازم وان لم يكن الغاية من
 جنس المضا فعدم الدخول الغاية
 في المضا لازم وهذا القول اسلم
 واهون من اقول السابقة
 اقتضت عند المصنف

في انما يريد امره زيد طالق او غيره وخبره ان دخل الدار فقال زيد نعم كان خالفا لان جوابه يتضمن اعادة ما في السؤال
 قوله ان تزوجت بعد يكون مطلقة بلا ردة الشرط كقول من طالق من تزوجت يكون طالق الا جنة على شكا
 فالتكثير والاولى يكون مطلقا بوجوه الشرط بخلاف كماله لان ما لا يكون مشروطا بل يكون في حكم الشرط
 لا يقتضي الشرط

ففي ان طالق في الدار يقع في الحال منه
 المكان للتغيير لان ان يرد تقدير فعل كالدخول فيتعلق
 به فيصير شرطا والاصح انه كشرط فلا تعلقه بجنسية
 قبل لها ان طالق في كذا كذا فتروجت مع
 طلاقها في ان تزوجت **حرف الواجب** لم يقتض
 ما سبق وجوبا او مضيافا استغناها ما وخر لان السؤال
 معاد في الجواب فلو عرض على غيره بميتا يكفي بخبر قوله
 نعم وقيل تصديق للخبر ووعد للطالب فلا عار
 للمستخبر **لا يجب ان** استغناها ما وخر وقيل لها

موضعا نحو ما كنا فعل من سؤالي اي علمت جوبا
 استغناهم دخل على نفق فتقيد ابطله نحو السك بركم
 قالوا بلى **اما الظهور** لما يقع شتان في ان
 طالق واحدة مع واحدة او مع واحدة دخل بها او
 وقد يستعمل بمعنى بعد قبل للتقديم **بعد** للتأخير
عند للحضرة **وحث** واين المكان وقد يستعار
 ان للشرط في ان طالق جفت شئت **كلمات**
الشرط ان للشرط فقط فتدخل في امر على حظر
 ففي ان لم اطلقك انت طالق لا تحث الا عند الموت

نعم في جواب اقام زيد بمعة قام زيد وجوبا
 لم يعمه زيد بمعة لم يعمه زيد وجوبا بل يعمه
 زيد بمعة قام زيد نعمه بل يعمه جواب المستبرك
 انت رئيس

قوله لو شئت ان انت انما يريد بالمراد الغرض من الصياح وفي ان مقتضى تقدير خبر مجرد الاتيان بالتعديدية ومن
 في معنى التعديدية في انما يريد بالتعدي بعد الاتيان بالمراد

عند آخرها اذا وقعت في اليمين فشرط البر في صورة الغاية
 وجود الغاية وشرط البر في السببية وجود ما يصلح سببا
 وفي العطف وجود المعطوف والمعطوف عليه **لا يشترط**
الغاية فان جعل المصدق يحمل عليه كجاءت الى شهر والا
 تعاقب بخبر وفي ان امكن كجاءت الى شهر والا يحمل على خبر
 صدر الكلام ان احتمل ان كانت طالق الى شهر بلا نيته من
 من التغيير والتاخير وعند فريق في الحال ثم تناول

الغاية صدر الكلام وتدخل في الغيا سوءا قامت بنفسها
 كراش السمكة او كانت غايته في الحكم كالمرافعة فلا تستلزم
 ماوراء الغاية ان وحده والاعلالت كجاءت وان لم يتاخرها
 او اشتمل فلا تدخل قامت بنفسها كجاءت البستان او ان
 كالنفس فتصدق بالحكم لا الغاية **واعلم** ان في اليمين
 الدخول لا يحتاج اذ عدم الدخول لا يحتاج الى الاشتراك الذي
 ان ما بعده من خمس ما قبلها وعدمه ان لم يكن في
لظرفية ففي الزمان للاستعانة ان حذف وعند
 لا يقتضي حذفها كما اشارت في آخر النهار في ان طالق
 في الغد صحيح فمضامع عدمها في غدا خلافه ما وفي
 ولولم يكن كما في ان كان الاول اولى بسبق مع عدم الزمان

قوله مع الفقهاء انهما جرت هذا
 والنظم يدل على السبب من مال
 النظم الفقهاء انهما جرت بان يكون
 فالدالة المحقة سقطت لكن يدوم بهذا
 النظم يعني الفقهاء ان يكون ما لهم
 نزادة عن ملكهم لان الدالة الفقهاء جرت
 في ان اصل الغنياء لكن سبب المحقة
 من الملكة الى التبرئة وفتوا عن ما لهم
 فكانت ما لهم اية الكفاية الملكة فكل ما
 ولما جرت بسبب المحقة فقهاء اهو
 الله النبي وان كانت محاربه للكفار
 في الملكة باسهم من حال التفتة
 كمن يعزم بملكو الفقهاء بدلالة
 الارشاد بان يكون حقا حاقه
 ان اهو لهم خربت عن تحت
 نصراهم لان ما لهم اهل من تحت
 مصروفهم لا يكونون فقرا او غير

نحو است الامارات تعريضا على ما في الطب
 فلا يجد بالتعريض والاصل في الكلام هو الصريح
والتقسيم ^{في} باعتبار الوقوف باللفظ على المعنى
 وهو اربعة الدال بعبارته والدال باشارته والدال
 بدلالته والدال باقتضائه **اما الدال بعبارته** فاول
 باحد الدلالات الثلاثة على معنى تسبق له والسوق
 هنا ما يكون مقصودا في الجواز اصليا ولا وقيل
 اصليا فقط بخلاف الفقهاء المهاجرين في ايجاب التتمه وكل
 امرأة في فكدان في ارضا لقولها نكحت على امرأة فملكها
 ونحو اصل الله البيع وحرم الربوا في التفرقة **واما الدال**
باشارته فادانها على ما نسب له النسيئة بمعنى النسيئة المقصود
 الاصل بشرط كون اللانام ذاتيا او متقدما محتاجا اليه
 كايته الربوا ونحو كل امرأة في فكدان في طلاق مريده
 الطلاق ونحو وعلى المولود لآلات ونحو الفقهاء
 المهاجرين في ذوال ملكهم **وحكم العبارة** من
 حيث هو فاداة القطع فاذا عرض مانع لا يفيده
 كما اذا كان عاملا خص من البعض وكذا الاشارة
 مطلقا على الصريح كذا اذا تعارض ارجح الاول ولا نشأ
 اي العبارة واشارته ^{منه} عموم

فقد كان في سبب كونها في الدلالة
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 المعنى الشافعي
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 فادانها على ما نسب له النسيئة

خلافا لما في التتمه
واما الدال

عموم كالعبارة في الصريح فيجمل التخصيص
 فادان على اللانام بمناط حكم النظم لغته الاستنباطا
 فيثبت بها ما لا يثبت بالقياس في غير القياس
 وفوقه وفوقه **الخبر الواحد** لان الفرع في القياس ارجح
 من اصل وفيها مساو او اعلى كل منهما اما جلي ان
 اتفاقا في مناط او تخلفا في اختصاص فاربعة كالحاق
 غير الاعرابي بالاعرابي في وجوب الكفاية بالجناية
 على رمضان ونحو الحاق وقاع المرأة بوقاع الرجل
 في وجوب الكفاية بالجناية على الصهور ونحو الحاق
 الضرب والشم على التأفيف في الحرمة بالاذى والحاق
 الاكل والشرب بالوقاع في ايجاب الكفاية بالجناية
 على الصهور **وحكمه** فاداة القطع من حيث هو
 وقيل قد يفيد الظن اذ لم يعلم مقصود المنصوص
 قطعا ولا يحتمل التخصيص فويل لعدم عمومها وقيل
 لا بل لانه اذا ثبت معنى النص على لا يحتمل ان يكون
 على ولا في بعض الصور **واما الدال باقتضائه** فما
 دل على اللانام المتقدم كاعنة عبدك على الف فقتلوا

كاجاب الكفاية للنظم بالمثل
 كاجاب الكفاية للنظم بالمثل
 كاجاب الكفاية للنظم بالمثل
 كاجاب الكفاية للنظم بالمثل
 كاجاب الكفاية للنظم بالمثل

فقد كان في سبب كونها في الدلالة
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 المعنى الشافعي
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 فادانها على ما نسب له النسيئة

فقد كان في سبب كونها في الدلالة
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 المعنى الشافعي
 فادانها على ما نسب له النسيئة
 فادانها على ما نسب له النسيئة

فان الاعتقاد بان الامر بدون كونه مكانا محال سنة
 يقتضي تقدم البيع ضرورة فكان ان قال مع عبدك علي بالف
 وكمن وكيلي في الاعتقاد واذا كان بثبوت الضرورة فبسقط
 من شرطه واذا كان ما يحتمل السقوط كالقبول في المثال
 كما قالوا قد ثبتت ضمننا ما لا يثبت قصد الكراهة اذا
 ثبتت ثبتت بل وان لم يشرط ولا يعمد له اي للام
 المتقدم خلافا للشافعي فيجب اذا تعدد ولو بوجوب
 معين والافضل كونه فيعم لان العموم لا يلفظ ولا
 يخص خلافا للشافعي فيستعمل نيته تخصيص فاعل
 ومفعول وسبب وحال وصفته في المين مكان
 وزمالة اجماعا وان صح عن ابي يوسف ديانته
 المصدر المنقذ وان ثبت لغيره الا اذا اتفق كالمسكن
 للكمال والقصور فلا يظهر نتيجه ما ذكره يعم فيصح نيته
 التخصيص في اكل كل واحد من الاقارب وغيره
 من الدلالة او الضمان فاعلم ان المتقدمين جعلوا
 ما اضم في الكلام من ضرورة صدق المستقيم والصحة
 عقلا او شرعا وقيل لصحة لفظا مقتضى الاحتياط
 انما اضم لصحة شرعا فقط فعلا منه ان يتوقف
 الكلام

ان كانت ونحوها ما عينا
 لان المذكور والقدرة في افادة الحق
 مكان من صيغ العموم فمحم
 يجوز ان يعلق قوله بانهم يعني ان القسري
 معنى في العموم ليس بمعنى بل للفظ ويجوز
 بقوله يعم وهو الاصل في المصدر وهو
 وفيه مع لان ذكر الضمان للمصدر وهو
 يكون في سياق النفي

الكلام عليه شرعا وان لم يتوقف لغة وشرط ان يكون
 المتضمن حق من المذكور او مساويا وحكم افاده
 كالدلالة الا عند التعارض **واما الاستدلال**
الفاقد فمنها ما هو المخالف وهو ان يثبت في المسكوت
 خلافا لحكم المنطوق احتج به البعض **وشرط اجمالا**
 لا يظهر بتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم
 عن المسكوت عنه وتفصيلا ان لا يكون الحكم في
 المسكوت عنه اولى ولا مساويا وان لا يخرج نفي
 العادة وان لا يكون لسؤال واحدا منه وان لا يكون
 لجملة المخاطب وغير ذلك من اسباب التخصيص
وحكم الظن بوجبه وهو دون المنطق **فلا يعارض**
 ولكي يخصه ويعارض القياس وهو انواع
 منها **مفهوم القلب** اسم جنس نحو لما من الماء
 او علم بخون زيد موجود **ومفهوم العدد** كما في ثلثة
 قرو وهذا امر يبي عن بعض مثاليها كصاحب
 الهداية والشافعي **ومفهوم معنى** فيد في الذات
 نحو في الساعة ذكوة **وطرف الزمان** نحو الحاشية

فلو كان اعم منه وهذا لا يكون من القسري فلو
 قال لا امره بترك طائفة من الناس لان اليد
 يستبعد النظر لهداية الخاطي الكثرة بالعرف
 لان وقوع الامران لا يستبعد الامران

فمن اشار الى نقل من الامور والاشياء
 لا يظهر بيمين اسباب التخصيص سوى ان الحكم
 في كل مسكوت فلهذا يكون نفي حكم في كل
 المسكوت او لا يجب

قال ابو بكر اللقاني وبعض النحاة ان قوله
 فليس من الناس منه
 فلا في الدور التفسير على العدد يمنع الزيادة
 كونه فلهذا كان ما يطالبكم من الشدة في
 وتنفذ ورياء

معلومات **والكان** خوفه كذا والله عند المشعر احرام
والحال خوفه لا تاشه وهن وانتم عاكفون في المسجد
 ونقول ذلك ايضا لكي على ان يكون عدما اصليا
 لا حاكما شرعيا **ومفهوم الشرط** وهو اقوى من الصفة
 ولذا ذهب اليه الكرخي وغوه قلنا ايضا كذا على
 ان يكون عدما اصليا فلا يتعدى **ومفهوم الغاية**
 وهو اقوى من الشرط ولذا قيل ان مفهوم متفق
 وقيل مضطرب **واشتراك** **ومفهوم الاستثناء** وسياق
ومفهوم راعا وقيل ان منطوق وذهب القاضي ابو بكر
 والفراي وجماعة من الفقهاء ان ظاهر في الحصر ومقتل
 في التاكيد وعندنا التاكيد الحكم فقط **ومفهوم الحصر**
 قيل وان كان طرقة كثيرة لكن المراد هنا ما يكون المبتدأ
 معرفة عامة صفة واسم جنس والخبر يخص مفهومها
 علما او غيره كالعلم زيد والرجل بكر والكرم في القرية
 وصديق خالد **تتم** عدما اعتبار المفهوم راعا هو
 في الدلالة واماني الروايات اتفاقا وفي المعاملات
 عند بعض العقوبات وايضا في ابرار الشبهة في
 وسواما كذا على وجهه **تتم** **الاول**

اي مفهوم الصفة
 اي مفهوم الشرط
 اي مفهوم الغاية
 اي مفهوم الاستثناء

فاما الحال بالنيات اذ النيات عند صحتها
 العمل بالنية وقيل انما هو من عموم الكلام
 فكذا انهم من عموم النية فلو كان
 النية بالنية فلو كان النية بالنية
 اي في كلام المتكلمين فكل في النية
 ومفهوم الصنف فلو
 فلو كان النية بالنية فلو كان النية بالنية
 فلو كان النية بالنية فلو كان النية بالنية
 فلو كان النية بالنية فلو كان النية بالنية

الاول ثمة **ومنها** القرآن في النظم بوجوب القرآن في الحكم
 يعطى لجملة على الاخرى اذ العطف بوجوب الشرط
 في الحكم وذهب اليه بعض منا وقال عدم الركوة على
 الصبي لقراءة بعد الصلوة في اقصى الصلوة واقرا
 الركوة وتخصيص العام بسبب عاما لغويا او اصطلاحا
 بان يخص بسبب ورود وقد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ وتخصيص السبب بان في عموم اللفظ
 خلافا للشافعي ومالك وقيل نعم ان السبب سوالا
 ولا ان حادثا وتخصيصه بعرض المتكلم وقد عرفت
 ان ذهب اليه بعضنا **وحمل المطلة** على المقيد مطلقا
 وقد سبق وان اقتضى القياس عند بعض الاستصحاب
 عند الشافعي واكثر مشايخ سمع قندا ان لم يقع
 ظن بعدم بعد تحقق ثبوت اوله وليس بحجة اصلا عند
 كثير منا واختار ان حجة الدفع لا للثبات وكذا
 حكيم الحال كاصافته احاد في اقرب اوقافه وحجة
 عند زفر وكل ما لا دليل عليه يجب نفيه وان كان
 ضعيفا عند مشيئة والتعليل بتعاضل الاستباه وهو

والاول ثمة
 ومنها القرآن
 يعطى لجملة
 في الحكم
 الصبي لقراءة
 الركوة
 بان يخص
 انما هو باللفظ
 خلافا للشافعي
 ولا ان حادثا
 ان ذهب اليه
 وقد سبق وان
 عند الشافعي
 ظن بعدم
 كثير منا
 حكيم الحال
 عند زفر
 ضعيفا عند

وقد كان ذلك في فعل الافتقار وما كان فيه
 هو الاستقلال اذا اصل في كلام فام ان
 فلو كان مقتضى السبب بخلاف تخصيصه
 لان سبب العام في جميع افراد سواء لم يلزم
 عدم فاق في نفس السبب بل يلزم عدم مطابقة
 الجواب السؤال
 بعض اصحابنا شافعي والاولى من
 اهل الحديث
 وجه الفاء ذلك بوجوب الاستصحاب في الشافعي
 وعلى المسكونة عند
 انما كان عاميا كان
 فيسكن كل العمل بالاصل والظاهر
 منه
 منه
 منه
 منه

الاول من انفسه بالاشتراك
الاول من انفسه بالاشتراك
الاول من انفسه بالاشتراك

تجتمعت عندنا في هذا الكتاب والنام لغير النبا **ومما بحث المشتركين**

الكتاب والاسم مباحث الامر والشيء الامر لفظ طلب

به الفعل استعماله ولفظ امر حقيقة في صيغة الامر

الايجابي وقيل مشترك بينه وبين صيغة الامر الندبي

وان الصيغة مجازا في النذب ومجازا في الاباحة وفي

الفعل ايضا فشارك بينهما والاكتر مجاز فيه وقيل متواطئ

فيهما فاذا كان حقيقة في الفعل فأيضا على كونه نديا

يدل على كونه للايجاب يدل على ايجاب فعله صلى الله عليه وسلم

ففعلى بيان مجمل الكتاب ايجاب اتفاقا وامان

كان طبعا او خاصا به او سهوا فلا يتبع وان غير

ذلك فالمختار عدم وجوب الاتباع **وموجب صيغة امر**

الوجوب فقط على المختار وقيل النذب وقيل الاباحة

وقيل التوقف وعند اهل الوجوب الامر بعد الخطر

هل للوجوب كما هو المختار والندب او الاباحة او

التوقف عند اهل ولا يبقى الجواز بعد ضعف الوجوب

ولو مجازا خلافا للشافعي ومعنى الامر مطلقا **الايجاب**

اقيموا الصلوة **الندب** فكانت بهم **التأويل** على ما يليك

فأعلم ان الامر حالتي احدهما صيغة الامر كالمضرب

فان اول اي صيغته حقيقة في الوجوب ومجازا في العرف الشرعيات

الامر والامر في ذلك ان صدر لفظ الامر من الله تعالى

حقيقة عند البعض فقط وقيل حقيقة في الشرع في الاباح

حقيقة لفظه فعل النبي عليه السلام فان فعل النبي عليه السلام يدل على الامر والامر

حقيقة في الوجوب **وتنبيه**

فأعلم ان الامر حالتي احدهما صيغة الامر كالمضرب

فان اول اي صيغته حقيقة في الوجوب ومجازا في العرف الشرعيات

الارشاد فاستشهد بالاباحة كلوا **التمهيد** يعلمون

الامتنان كلوا ما رزقكم الله **الكرام** ادخلوها بسلام

التعجب فأتوا بسورة **التسخير** كونوا قردة يستين

الاهانة زقناك انتا **العزير** الكريم **التسوية** صبرا

اولا **التصبر والدعاء** اغفر لي **التمني** الا ايبا **الدليل**

اجلي **الاستعانة** القواما انتم ملقون **التكوين** كن فيكون

التعجب انظر كيف ضربوا لك **الامثال** **الانذار** قل

تمتعوا **التكذيب** قل فأتوا بالتورية فأتوها **المشقة**

فانظروا ماذا تولى **الاعتذار** انظروا الى ثمره **والامر**

المطلوب لا يوجب التكرار والوقاات **والعموم** في

الافراد ولا يجملها بل يقع على اقل الجنس وادناه

ويحتمل كل يقع بالية **التضمن** مصدر **الاجتماع** محض

العدد وعند بعض ما يوجبها اذا غلبت **المتوسط** او

وقيل لا يوجبها **الندب** محتمل وقيل **يوجبها** **الام**

دل على المصدر كما ستم الفاعل مثل الامر في عدم احتمال

التكرار **والامر** اما مطلة عن الوقت وهو لا يوجب

الغور بل المزاخي في الصحة وعند الكرخي واتباعه

بمعنى عدم التقييد بالمكان **المتوسط** من جهة اخرى

الغور بل المزاخي في الصحة وعند الكرخي واتباعه

بمعنى عدم التقييد بالمكان **المتوسط** من جهة اخرى

الغور بل المزاخي في الصحة وعند الكرخي واتباعه

بمعنى عدم التقييد بالمكان **المتوسط** من جهة اخرى

الغور بل المزاخي في الصحة وعند الكرخي واتباعه

بمعنى عدم التقييد بالمكان **المتوسط** من جهة اخرى

في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين

في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين

في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين

في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين

في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين
في الخبرين وهو ان الامر بالامر في الخبرين

للفور ذكره عند أهل النكار وأما أهل الملة فقبل للفقير وقيل للفرد
 أو العزم وقيل التوقف **وأما مفيد** **والوقت**
أما ظرف للمؤدى ونشروطه لا بد وأنسب لنفس الوجوب
 كوقت الصلوة لكم السبب ليس كل الوقت بل الجزء الذي
 يقارن الأداء إن أجره الأول قد انقضى والا تنقل إلى
 الثاني فالثالث إلى جزم يسع ما بعده التحريم وعند
 زعفران الوقت فيعتبر حدوث الأهلية من الإسلام
 والبلوغ والعقل والاقامة وزوالها عند ذلك الجزم
 فيتوقف على السبب في الجزم على اتصال الشرع كقول
 لم يتصل به تقرر الحكم فلا يتأدى نقصان
 ولا يقضى العزم في الوقت **أما وجوب الأداء**
 فسبب الخطأ المتوجأ خروجه وقت يسع الفرض وعند
 شروع أي جزء من الوقت **وحكم** اشتراط التعيين
 في النية وإن ضاق الوقت وعدم التعيين بالاداء
وأما معيار للمؤدى ونشروطه لا بد وأنسب للوجوب
 كما ياء رمضان عند الأكثر والشهر عند السرخس قيل
 هو الأصح والجزء الأول هنا متعين للسبب بخلاف
 ويغادر القضاء من المرات سنة
 الظروف

فلو لم يجر العزم عند الجزم بالنية لا بد منه
 وجب في القبول في القضا

الجزم بالأداء من ظرف منه
 الظروف **وحكم** في صحة الغير فيه وعدم اشتراط التعيين
 فنكح النية بلا تعيين ومع الخطأ في الوصف لا في
 فنية على غير من عدمه
 مسافر يؤدى واحداً بخلافه لما عار في النفل رواه
 بخلاف المربوض في الصحيح فيقع عن رمضان مطلقاً
 وعند زعفران يقع الأسانك المجر عن النية عن العرض
 وعند الشافعي لا بد من التعيين قلنا الإطلاق في التعيين
 تعيين **وأما ظرف** للمؤدى ونشروطه لا بد بمعنى فرت
 الأداء بقوت الوقت وسبب لوجوبه الأداء كوقت
 معين نذر في الصلوة والصدقة وأما نفس وجوبه
 فبالنذر **وحكم** جواز تقديمه على الوقت **وأما**
معيار للمؤدى ونشروطه لا بد وسبب للوجوب أكبر
 نذر في الصوم والاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر
 ومنه سنة نذر فيها الحج **وحكم** في النفل لا الوجوب إلا
 فيؤدى بالمطلة ومع الخطأ في الوصف يؤدى بنية
 قبل الزوال **وأما معيار** فقط كوقت صومه الكفاة
 والنذر بالمطلة والقضاء عدها بعض من المطلة
وحكم بتثبيت النية وعدم الفوات إلى آخر العزم وعدم

خلافاً للشافعي
 كسنة العزم أو النذر أو كونهما
 لا بد منه

كونه مجموع نفس ليس في نفسه حسا بل بواسطة غيره النفس منه
 او حكايا كالصوم والركوة والنج وحكمه عدم سقوط
 بدون الاداء الا ان يعرض ما يسقط بعينه **واقا حسن** بغيره
 فلا اثر مع ذلك الغير وجوبا وسقوطا ما تبادى
 ذلك الغير بنفس الامور كالجهاه فانه في نفسه تحريم
 لكن حسن لا علوه كونه الله تعالى ولا بل محتاج الى فعل
 آخر كالوضوء والسعي الى الجمعة فحسنه بالصلوة ولا
 يحصل بهما **والاخر** المظنة يقتضيان **والاول** ثم التكليف
 بما لا يطاق اما لاقتناع في ذاته كطلب الحقائق والجماع
 على عدم وقوع التكليف واما لما لم يتعلمه تعالى او
 اخباره او ارادته والجماع على وقوع التكليف واما لعدم
 نغلة قدرة العبد فهذا هو محل النزاع فعندنا لا يتغير
 جازم وعندنا متنع فلو بد من قدرة بمعنى سلامته
 الاسباب والالات هي شرط لوجوب الاداء اي تغيب
 الدمنة عن الشيء بالنفس الوجوب اي لزوم الشيء في
 الدمنة **وهي نوعان** **ممكنة** ادنى ما يمكن لها من
 ادائها لمزمله بلا حرج غالبا بشرط لوجوب ادائها **كل** وجوب
 مطلقا ولذا لم ير زفر القضاء في اخر الوقت على من
 بدنية او ماليا منه **فانه** اذا وضيع فلو وجب لاحد التكليف مال يطابق منه
 حدث

في نفسه مالا وحسن بواسطة زلات
 الشريعة التي تبتغي النفع
 هي نفس الانسان وانما حجت بواسطة دفع
 حاجته الغير

حدث فيه الاهلية قلنا الشرع في الوقت كاف في
 كونه اداء ويجوز كون وجوب الاداء للقضاء وقبل قبل
فليس ما لو **يجب** يسمي الاداء كالتما في الركوة وبقائها
 بشرط بقاء الواجب لكن يكفي بجزءها ما هو هوها والاداء
 لم يثبت بشرط بقاء القدرة كبقا الواجب كالنج وصدقته
 الفطر **الامر** بالامر بالنهي ليس بالامر في المختار الا بديل
 لقوله لا يسلو من ربه وهو بالصلوة لسعي وقيل امر كامر
 الله رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك لانه كونه مبلغا
اقتدار **المأمور به** على امر به بل يوجب الاجر للام
 يحتاج الى دليل اخر والمختار نعم فيوجب التقاض
 الكراهة وقيل لا والامتناع حاصل بادي ما يطاق
 عليه صبيغته الامر بالمطاعة **الكفار** **مأمورون** بالايمان
 والمعاملات والعقوبات واعتقاد وجوب
 العبادات للمواخذة بترك الاعتقاد بالاتفاق
 واحا **وجوب** اداء العبادات فكذلك اعتناهل العراق
 والشافعي والمختار من ذهب ستاج حاورا النهر من
 عدمه **المأمور به** **والنهي** طلب ترك الفعل استعلاء

قلنا كلفنا بما لا يطيق ولا يلزم ذلك ان كان التكليف
 بآداء في ذلك المجرى

في القضاء
 وفي الممكنة لا بشرط
 بقاء القدرة

وحينئذ في عدم كونه الامر بالامر
 وجوب القضاء بعد التسليم والتمتع في العقوبة
 الاخرى بترك اداء العبادات ايضا

جزءا فلا تخيرهم وقيل مشترك بينه وبين الكراهة لفظيا
او معنويا **وموجب** الغور والتكرار ودوام التكرار **وقيل** مشترك
القبح بمعنى متعلق بالذم والعقاب فاما العينه ولو حسب
بعض اجراء عقابه كاللحم او شرع كبيع النجس **وحكم**
الطهارة او محارها فارقا لبيع وقت النكاح **والشبهة** عن
الحسبات ان مطلقا للقبح لعينه وان بقى منه خلافة
فألقوه فالغيران وصفه فلعينه الصك كالزنا وان مجاز
فليس كذلك بل لا يترتب عليه حكم شرعي كونه نجس
وسمى الشرعيات ان مطلقا للقبح لغيره وصفه فيصح
باصله ويصدق وصفه وعند الشافعي للقبح لعينه فيبطل
وان بقرينة العينة فلا يبطلون كبيع المضامين وان
بقرينة الغيرة فلا كراهة في المحاركة المصلوكة في
المقصود وبه للفساد في الوصف كبيع بالشرط القاسد
والبيع في وقت النكاح
والبيع بالخرم وصوم الايام المنهية **تدليس** ضد المأور
به ان فوت المقصود بالامر ولو متعدد المخرم والافكوه
كالامر بالقيام الى الركعة الثانية اذا تقدم قام وعن
كاشف في السجود وبه والظاهر انه قصد لايمان بالامر به كل حين ولو كانت الايمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

لا يمان في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

شمس الائمة انه مختص بالامر الغوري وقيل ان كان رضاه
فذهي واحد غير معين وضد في الامر الذي ليس بمره
ولو تشر بها وقيل نهى كذب **وضد المنهية** ان
فوت عدم المقصود بالنهى فواجب كنهيه عن
كتمان ما في ارحامهن والافضل السنة المؤكدة كليس
المهر المختلط وقيل فواجب وقيل ان الضد واحدا
فامر به اتفاقا وان متعدد فامر باضداد وعند بعض
وبواحد لا يجزئ عند العامة **وهو المباحة المشتركة**
بينهما البيان هو اظهر المراد بالقول والفعل والسكوت
من كلام سابق يحكي في جميع ما سبق غير المحكم
والمتشابه وهو حصة **بيان** **تقرير** وهو توكيد الكلام
بما يقطع احتمال المجاز او الخصوص فيصح موصولا
ومفصولا بالاتفاق **بيان** **تفسير** وهو ايضا ح مائة
خفا من المشترك والمجمل والمشكل والحقق وهما جائز
للكتاب بخبر الواحد ويجوز تراخيها عن وقت الخطأ
خلافه للكرخي في التفسير في غير المجمل لاعم وقت الحاجة
خلافه لمن جوز تكليف المحال **وبيان** **تغيير** وهو تغيير

فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان
فانما في كل وقت من كل وقت لا يمان

فانه قد يكون غير كاف اذا قال انت طالق ان دخلت الدار وعبري حران قلت فذل ان ان الرقاع فان حطفت لشرطه الثانية
على الاولى بعد ما حطفت الاستثناء فغير حكم الشرطية الاولى في حق الباطل

فقد

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

لوقوع الاثنين في درجة اثباتا لكونهما مستثنى عن ثلثه في درجة النفي لكونها في محل الاستثناء عن ثلثه ومنه ولو اوصى رجل
من ثلثه الاثنين او استثنى من ثلثه في درجة اثباتا لبقى ثلثه مع الاثنين الاخيرين فيحصل الاربعة

20

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

عبيدي احرار لا يملكون او يملكون الا اذا عقب بما يخرج
عن المسألة وخوله على ثلثه الاثنين فيجب اربعة واما
ان يخص نحو نسائي طلاقا لاهله وعمه وبكره وانما
له غيرهن فيصح ولا تطله واحدة ويجوز استثناء المساء
والاكثر خلافا لابن يوسف ولم يفرق في الاكثر وقيل عدم
لجواز تخصيص بصرح العدد **وقصص** القام اما ان يكون
المستثنى منه مستعملا في الباقي مجازا هو قول الاكثر ومنه
النسائي في قول روى عن ابو يوسف فيكون كالتخصيص في
قيل ولا يكون نفيًا واثباتا بالعبارة واما ان يكون المستثنى
منه على معناه الاصل فيكون الحكم عليه بعد اخرج المستثنى
قيل هو الصحيح وهو المناسب لما قالوا ان وضع الاستثناء
لنفي التثنية والتخصيص بغيره منه ونقول اهل اللغة
انه اخرج وتكلم بالباقى ومن النفي اثبات وبالعكس يعني
كونه الاخراج والتكلم في حق الحكم والنفي والاثبات بالان
واما ان يراد المحجوز المستثنى والمستثنى منه ما عدا المستثنى
من المستثنى منه وضعا وهو مدحها لقاضي الجا كقيل
هو المشهور من صحاحنا وقيل مدحها في غير العدد

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

موجب صدور الكلام باظهار المراد فيقول اوله اخره فيكون
كله ما احدث كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافا
لشمس المائتين بيان تبديل عنده والصفة والمحل والغاية
وبدل البعض وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز
تأخيرها عن وقت الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله
عنه في الاستثناء وقبل جائز في الضرورة ولا يجوز
بخبر الواحد والقياس ان المين قطعيا **اما التخصيص**
فكما امر قصر العام على بعضتنا ولا يكلام مستقل موصول
ولو حكاها ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض **اما الاستثناء** فالمراد المتصل وهو تكلم
بالباقى بعد التثنية خلافا للشافعي فعده لحكم في المستثنى
لعدم الاصل عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من
النفي اثبات وبالعكس ككلمة التوحيد قلنا كونه توحيدا
لغير الشرع لا للوضع اللغوي **وشرط** كون تناوُل البعد
قصدا لا لتباعد فلا يجوز استثناء الفصح من الخطاب ولا
الاقرار من الوكيل بالتخصيص عند ابو يوسف والاستثناء
المستغرق باطل بلفظه او بما سواه بغيره وما او باعم نحو
استثناء **فقد** كونه شائيا طلاقا لغيره شائيا
عبيدي

۱۰۰

الاشعري نزلت ثم رفعت او الحكم فقط وهو المتداول
في السنة والساورة فقط نحو الشيخ والشيخه اذ انما

فأرجوهما البتة أو وصف الحكم فقط **وهذه الآية**
على النص سواء بزيادة جبر أو بشرط أو مع مفهوم فلا
يكون مكان في الآية

خلفا للمشافي اذ عده بيان محض ويجوز نسخ تلاوة
الحكم ونسخه الكلمة بالاحضار عنه ونسخ وجه معرفه

والله تعالى ونسخ تحريم الكفر ونسخ جميع الكايفات علمه
العقل ولا يجوز منعه مدلول خبر لا يتغير ونسخ الشراج

قلربند مومن **الكرمانى** فيما يخص **السنه**
 حكايا لى الحسين وعبد القهار وعبد الله
 هو ماصد رغن **صلى الله عليه وسلم** قولوا وفعلا وبقريا
 وهى بالجه **بنوعار** **ظاهر** **فانته** **السنه**

الملائكة كالقرآن وما بشارته ويسمى خاطر الملك وما
لاح بقلبه بالهام ومنه الحديث القدسي المستدق

وباطن ما ينال بالاجتهاد ومنعه بعض وجوه بعض
والمختار نعم عند فويت حادثه والا لا والمختار احتماله

احفظ الله ربك من عيسى بن ماري بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

تسبیح الاعداء و ابطال الوفاة بان اعداء
باربعة اشهر و عشرة ايام و وضع احمل
في العام يوجد و و در نیت و انصافه و صفات
شیرینی و شیرینی و شیرینی

فلم يبق في الأقطار سوى مائة مائة رجل
وخمسة مائة رجل ولم يبق في

الثقة فيفيد علما ضروريا خلافا للبعض وعند الغزالي
م. فطرية القياس **شرط** ان لا يكون في العقليات
با فالحسن - واسطة أح. والقانون. وعلا بعض المخزن

به وان كان البعض مقلدا وظانا او مجازفا ^{الفتنة} ضابطا
ما حصل العلم عنده ولا يشترط العدالة والاسلام

والعدد العيين والبلد **ومن المتواتر** ما هو بحسب المعنى
 كما ذكرنا يتعلق بالآخره **وأما** مشهوره في القرنين الأخيرين

فقط ينفذ علم غما لينة الطر فلا يكفر باحدة و
البحر ص علما السند لا ياف كفو وهو حجة في العمل
بحرته المتواتر فيجوز به الزيادة على كتاب الله تعالى

وهو شيخ كالمع على الخف **واما واحد** ان لم يكن
كذلك في القرون الثلاثة فيفيد غلبة الظن ان بشره

الانتهى فوجب العمل به بالكتاب والسنة والاجماع ومن
يوجب العلم والعمل وقيل لا يوجب شيئاً منها **الثالث**
منه **المراد** في اربعة المداغ والاسلام والادب وال

...

فتح الرحمن الاول رحمه الله

وَذَكَابِ الْمَاجِئَاتِ تَعِيبًا كَمَا تُرِيدُ عَلَى الْمَصَافِرِ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَلَى الْمَصَافِرِ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَلَى الْمَصَافِرِ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَلَى الْمَصَافِرِ

نائب الثالث **شمال الراوي** هو ان الراوي مشهورا
بالرواية فان فقيها يقبل بروايته وان خالف جميع
القياس وعنه ان تقدم القياس عليه والافان وفي
القياس كلا وبعضا يقبل والافلا كحديث الحرة
وعنه ان كحي تقدم القياس خبر كل عدل ضابط واليه
مميل كثر العلماء وان لم يكن مشهورا بل مجهولا بالجد
واحد شافان روى السلف عنه واسكتة اعم الطعن

والردف كما معروف وان قبل البعض ونقل الثقة عنه
فقبل ان وافق قياسا وان رد اكل فلا يعمل به وان لم
يقف الصواب ^{لغة العرب} فليس العمل به بل يجوز ان وفق
قياسا

سورة الاحقاف اصدف ام كنيت حفظت ام -

ولهذا أصدر له رتبة جدت التقية انما هي رتبة
ولم يصفه بالارضية فترجى عليه عند الحاجة

ولد احمد رتبة حضرت
 صاحب الامر عليه السلام
 وعايشه

هو ما رواه عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال من شاة فوجها حلفت فوجو
خبر الخواص ان ائمة باين ان رجاها رجاها
وان خطاها رجاها ورجعها رجعها
ووجعها رجعها ورجعها رجعها
ان الله قد رزقنا من نعمته ما لا يحصى
ووجعها رجعها ورجعها رجعها
بشأنه ان الله قد رزقنا من نعمته ما لا يحصى
بالسنة ووجعها رجعها ورجعها رجعها
قد رزقنا من نعمته ما لا يحصى

وكان جانيبا للبرهان
انزل الوعد في فوات العين
مقتضى لسان في موضع
البرهان وكان جانيبا
عليه السلام في فضل
على وقد ركد الثقل
ومسوق على ايدى
خان العبد في فضل
كذلك في فضل
في فضل

فَبَشِّرْهُم بِرِسَالِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتَقْطِيعِ مَوْتِكَ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ الرَّاسِخِينَ وَالْمُخْطَلِّينَ مَوْتِكَ
الْأَوَّلِينَ وَاحِدَةً

وهو اما ظاهر وهو المرسل يعني ترك الوسيلة بين
الراوى والمروى عنه فهو ان واحد القرون الثلاثة فيقبل
عندنا وان بعدهم فان عدلا فكذا مطلقا عند الكرخي
وان روى الثقة مرسله كسند ابن عباس وابن ابي اسلم
من وجه المسموع وجب فالصحيح قبوله واما باطن فاما
بفحصان في الناقل بفقد شيء من شرط الراوى واما

بما رخص الصحابة عن الاحتجاج فيما يضر به خلافهم قبل
كالشافعية واما بسند وديته في البلوى العام واما
للكتاب وهذا لا يخص العلم قبل خلافا لاهل سمرقند
بما رخص الصحابة عن الاحتجاج فيما يضر به خلافهم قبل
كالشافعية واما بسند وديته في البلوى العام واما
للكتاب وهذا لا يخص العلم قبل خلافا لاهل سمرقند

يقبلان عبدالعامة اذ صرح سنده **الخامس في الفن**
وهو امان الراوي فانكار روايته جرح وكذا اترده و
تاويل فخره ظاهره عند الكرخ ولبس محمد بن

بعض روایات و ایدل غیر الظاهر کثیری. بعض احتمالات
المجلد الباقي محتما و علم بعد الروایة بخلاف مادواه
فیما نرجح دون ما كان قبله و محبوبا للتأرخ و التسلق
خلاف ما یقنع حدیث ابن عباس رضي الله عنهما من بدل دینہ فاقسموه و ان الله اقتل المرتد

مكرر الخطوط
باز جان
باز جان
چند اولم
بر جوی آب

سبحه و تعالی
و درت فاعلی

1

خلاف فيميز ذلك الواحد وهذا المختلف في كماله اجماع الذي صح
واحد من اهلوا والاجماع المختلف فيه يجوز تبديل وصا قيل
النسخ **وناقله** اما بالتواتر فيكم جاحده ان لم يكن **نسخا**
او بالنسبة فيقرب من القطع او بخبر الواحد فيفيد الظن
ويوجب العمل خلافا لبعض وقول الصحابي كذا الفعل اذ كان
ظاهر في الاجماع خلافا لبعض **فمنع** العمل في زمن
الاجتهاد وان كانا جميعا على وان البلدة خاصة فكلنا
عند بعض الاصحاب نابل يعتبر فيما لا يصر فيه وكذا الكوفي في
غيره من الاجتهاد ولهذه اقاويل الاستعمال الناس محجة و
المعروف كالمشروط او غير **ايوسف** انه معتبر في خلاف النص
المبين على العرف كالنعار في نوزن الحظارة لكن المعتبر
هو العرف للمقارن والسابق لا الطاري واما العرف الخاص
فلا يثبت الحكم العام به وقيل يثبت **الركب الرابع**
في القياس وهو اظهر من حكم اصل في الفرع بمثل
علته اكل في الفرع وهو حجة النافي احوال العمل خلافا لبعض
الظاهرية مطلقا وبعضهم في الشرعيات كاظها تحريم
النبيذ بمشاركه الخمر المحرم للاسكان فيه وله شرط
وركن

فمنع من نسخ النسخ وان نسخ
بغيره ليس بنسخ بل هو نسخ في
القياس

ويقدم على القياس خلافا
لبعض صح

عند بعض الاصحاب نابل يعتبر فيما لا يصر فيه وكذا الكوفي في
غيره من الاجتهاد ولهذه اقاويل الاستعمال الناس محجة و

المعروف كالمشروط او غير
ايوسف انه معتبر في خلاف النص

وركن وحكم ودفع **اما** ان **طه** فان لا يكون حكمه اصل فخصوا
به نص او اجماع وان لا يعدل به سنن القياس بان لا يدرك
علته كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن سنن كمال
الناسي ويتبقى نظيره سواء ظهر معناه او لا وان يكون
العدوى حكما شرعيا غير حسي ونعوى ثابتا باحد الدلائل
الثلاثة غير متغير في الاصل والفرع معدى الى الفرع هو نظيره
ولان نص فيه وافق القياس او لا فلا يثبت اللغة بالقياس خلافا
لبعض ولا يتعدى المنسوخ ولا الثابت بالقياس ولا يقال
الذي اهل للطلاقة فاهل الاظهار كالمسلم لا يلحق الخطا
بالنسيان في عدم الاظهار ولا يجوز السلم بحال قياسا
على المثل **واما** **ركه** فاربعة الاصل والفرع وحكمه
الاصل واجماع **اما** **الاصول** فالقياس عليه وقيل حكمه
وقيل دليل **اما** **الفرع** فالقياس وقيل حكمه **واما** **الحكم**
الاصل فما افادته النص والاجماع **واما** **الاجماع** اى العلة
فما جعل علامة على حكم النص هو احواله وصفا لازما
كالتمية للركوة في المضروب حتى تجب في كحل او عاوضا
كالكيل للربوا او جليا كالطواف في الهرة او خفيا
فانه قد ساء وزنه فان كان لا يعلل بما عارضه من قوله عدم اتموه ليست ينفخه فانما من الطوائف

فان كان
العدوى حكما
الشرعيات في
سواء حسي

فان القياس العرفي يجوز عدم النص في
الاظهار في شبهة يجوز عدم النص في
اطولك السور

وان يجوز الاجتهاد في بعض الدلائل
بأن سمي على الدلائل في القياس بهذا
وانه لا ينعقد الا بالاطلاق

بأنه لا يتعدى الى الفرع حكم اصل وزيادة وصف
او سمي على الفرع حكم اصل وزيادة وصف

لعدم كونه نظيره فانه لا ينعقد القياس بتغيير للنسيان
كذلك اذ من

الفرع حكمه وانما ينعقد القياس بان لا يكون حكمه
اجل معلوم نفس في استلزامها اصل

في العارض واخفى الاسم وبغيره من غير العلم
والركب

فَالْتَمِمْهُ
كَالْقَدْرِ وَالْجَنَسِ وَأَسْمِ جَنَسِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَهْدِيكُمْ

انفجروا حكاما كقول علي السلام ارايت ان كان علي ابنيك

خلق الانسان **والاصا في النصب** **فيا** **عدم القلبي** **الا**

بدليل وعند العامة التعليل فعند بعضهم بكل وصف

صالح لاضافه احكام اليه الامانع وعند بعض لابد من مجزئ

الجملة من رضا واجتماع وتعليم منتهية الى احدهما والعلّة

القاصرة اما منصوبة فبحوز اتفاقا واما مستنبطة
فبالحال فهي من خارج سمرقند

فلا يجوز عندنا ولا يعلل اختلاف في وجودها في الموضع
او في المص ^{او في غلته} تامه الاجماع على بثه في

الصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الصل والفرع والعلة

تعرف بوجه الاول الجماع كالصغير للولاية عليه بالمال

او لا جيل او كى و اما ظاهره بمقتضى ان احتمال غير العلية كاللحم

والبا والشرط وان او بحر تبين كان في مقام التعليل او

بهرات كالفا في لفظ الراوى واما ايمان كان يترتب الحكم
ع

على المشتق نحو اكرم العالم ارفع جوابا نحو ائمة رقبته في

جواب واقعت امراتی او بیفر و اکلمر بی شیدین مع
 ذکمه ای و صفی الخ فارسی بهر اوله احابسه او ذکمه

احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاستثناء فلو الا ان

يعفون او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو مثلا
 وبقاها كما هو من هذا النوع وبقاها نحو الاقضية الخمسة

وهو غضبان فما ذكر اتفاقا واما اذا ذكر الوصف صريحا

وَأَحْكَامُ مُسْتَبْطَنَةٍ مِنْهُ كَمَا أَنَّ حُرْمَتَ الْخَمْرِ قَضِيْمَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

الثالث المناسبة بمعنى علاقة العمل الشرعية بان يعتبر
الشرع حسب المصنف في حقه حكم سوى الحبس الا بعد

هو المصلحة لكم كلما قرب اجنس قوى القيلس وهذه

هي المجوزة للقياس الموجبة انما تكون بالتأثير بمعنى ان

القريب في نوع الحكم او جنسه القريب فالنوع في النوع

والصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط

الرَّجُوعُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالنَّوْعُ فِي الْجِنْسِ كَسُقُوطِ الرَّجُوعَةِ عَنِ
لَا عَقْلَ وَالْجِنْسُ فِي الشَّيْءِ كَعَدَمِ رَحْمَتِهِ فِي الْخُوفِ

الذي هو: ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩</}

وكان وعدهم اليوم

الحسين بن علي بن الحسين

هو كذا الوصف فيكون من ذلك ما عرفت
كل نفع او ضرر معبر بالثمن الذي كان يقابل
كان هذا هو الباطن وانما النقص المسمى به
هو وحال الله البيع او
بدل كل حكم صريحاً والكلف
مستبطن صح

المطبعة
منع الصفر اعز في نوع الولايات على القس بن جلاله
والصفر الشيخ الصفر الياقوت في ثبوت
الولاية عليه في الكرخ عجايب الصغير
في تاريخه واسمعه من عمه الفقير الى الله تعالى

فيكون السوط من الخشب
 الطويل المستوي من الخشب
 الطويل المستوي من الخشب
 الطويل المستوي من الخشب

وهو الوجه دلت التوجيه وزاد البعض العدم عند العدم ويسمى الطرد والمكسر وزاد البعض قيم النصف في الحديث كما إذا
 قام المرء في الصلاة وهو متوضئ لركب التوجه وإذا أقعد وهو محثف يجب عليه فعله ان الوجوب دائر مع إحداهما وجوبا
 وعدما والنتيجة وجود حال وجود أكثر وحال عدمه ولا يمكن له

في عدم فساد الصبوغ وقد يتركب البعض مع البعض وقد

يخرج بخو الدوران وتنقيح المناط والشبر والتقسيم

وأما حكم القيد في التعدي فهو اتفاق حكم التعديل عند

وعند الشافعي يجوز التعليل بلا تعدية لزيادة القبول

فنه لا تغلب فيه كما لا تغلب النار - الى - البتة او صفة

ولاشات الشرط او وصفه وانما القلب بالثبات حكته

من اصل ثابت بالنص والاجماع الى فرع هو نظره واختلف

في القليل لا ثبات السببية او الشرطية والتعدي **فصل**

القضايا ما سبق اليه افهام المجتهدين والاسمحسان عالا

يكون كذلك وهو دليل يقابل القياس بجلي وهو اها التام
وقد يسمى بالقياس الخلق

كالسليم والاحسان وبقي الصوم في النسيان او الاجماع

كما لا تصنع وأما الضرورة لطلبها فاحياص والاب

والله اعلم بالصواب الذي اوردناه في هذا الكتاب
اي القوي الشدة ما ضعف الله به

وخفة صده فاذا ذلت واجعلوا له من المودة

هـ. الا ان الاظهر وانما هذا ارجح على غيره في المي

فالاول كسور سماء الطيم فانه نخب قياسا على سورت

سماو

و بعد از آن بیستم عدم علیته الفارقی ثبوت علیته
اشترک

و هو جمع الاوصاف التي
حكيها الفصل و اعطى بعضها
بها فتمت السابغ للغة

عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة
عند الانتهاء

قوله في الحديث وجماعه وذهبوا
الى انما

ما قوى تأثيره وما ظهر
صحة وخفي فساده والجل
ايضا قسمان هم

ای ادا نظر العیبر فی صحته
فی بابی الرأی ثم اذا توکل حق التأمل
علمه فی نفسه

الاداءه اشرع اعم بسجود فلما يؤتى بالركوع يسجد والصلوة قائمه لا ياتى بالركوع فعلى بالصله اليانته في التيس وهي ان يسجد وعشر مقصود ومن اذا افترض ما يصح توافعا مما خلفه لم تكن بين

20

سباع البهائم طاهر استحمنا لآلينا نشرب بمقاروهو للشيخ الفاضل

عظم ظاهر الثاني سجدة التلاوة تؤدى بالركوع قياسا

لا استحقاقا وكل من القياس والاستحقاقان ينقسم الى

صليح التروكويه وفي هذه الأربع لا يرجع الاستحسان إلى
قوله انشؤ من جنات الآخرة والاصح الظاهر والظن

والا فاسد هذا الوجه الظاهر وفاسد الوجه وبالعكس

فاول من القائل رحمه الله عليه ان وثايقهم دود في

الاحيرون فالاول هو الاسترخاء على ما عليه واثنى في مردود

وَبَقِيَ الْأَخِيرُ فَالْمُعَارَضُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَحَدِي الْقِيَاسِ أَنْ

وقع مع اتحاد النوع فالقياس الى ومع اختلافه فما ظهر

فساده ابتدا لك اذا توكلت بدين صحت اقاوى من العكس

المستحسن بالقبول الخفي يعدي لا غير من الناس والجماع

و اما دفعه منتهى القدر وهو مبلغ مائة الف لايغيبها بيان

الاول - فوصف النقص وضعه العبد - وضعه في النقص

وَمَنْعَ تَخْلُفِ الْحَاكِمِ الْعَلَةِ فِي صُورَةِ النَقْضِ وَالِدْفَعِ لِمَنْ

ثم ان لم يكن دفع النقص بهذه الطرق فان لم يوجد في

فمنها من كان له من الدنيا ما يغنيه ومنها من كان له من الدنيا ما لا يغنيه

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

كذلك على خلافه حتى يظهر بان تشديد التخصيف فحملنا الخفيف على العثرة والمشددة على الاول
 لان قبل العثرة كان الهمزة والياء والواو لا يبقا شدة الحزم فحمل على التقليل وهو لا يثبت بانك والقولهم ما يقع احوال
 واحكام الالوه غلب احوال

لان ثبت مغايرة مدلولها
 على التقاير واما الثاني فبان يحمل على تغاير المحل واما الثالث
 فباختلاف زمان الحكم و زمان الورود فان صرحا فلا يخرج
 ناسخ وان دلالة كالمحرم موضوع المبيح وكالمثبت موضوع
 عه الثاني فان مبينا على العدم الاصل في المشت مقدم
 فان تحققت ان بال دليل تساوي وان جعل الامر من ينظر بين
 الامر واما في معارضة فلا نسخ ولا تساوي فيعمل بايهما
 شأنا شهادة قلبه واما التجميع فعمل مما سبق بعض وجوه
 متنا كترجيح الحكم على المفسر والمفسر على النص والنص على
 الظاهر وكرجيح الحقيقة على الجار والصرح على الكناية
 والعبارة على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على
 الاقتضاء والذم على المامر والامر على الداحة على الصحيح والاول
 احتمالا على الاكثر احتمالا والجار على المشترك في الاصح
 والمجاز على الجاز يشترط علاقة احدهما او قوت وان
 اتخذت جملتها او قرب جهة من الحقيقة او رجحان دليله
 او مشهورة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 سواء كانا حقيقتين او مجازين او اشهرهما حقيقة
 وغير مجاز او اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عند ما خلا

بأن جعل بعض قوة ثابتا باجر الدليلين وبعضها
 متفقا بالدليل الاخر

لان في الموضع قد يردك به هو بل لا يرد عليه
 فجمع فيه

باب المعارضة والتوجي

ما يقتضيه الآخر بعد فان تساوى قوة او كان احدهما اقوى
 بوصف تابع فحينها معارضة والقوة رجحان وان اقوى بها
 هو غير تابع فليس رجحان والعلم بالاقوى لا يفي في الصورتين وان توقف

واذا تساوى قوة ففي الجملة يتغير التشديد وفي الكتاب
 والسنن يحمل على نسخ الاخران التاريخ معلوما والافان
 الجمع باعتبار مخلص من الحكم او المحل او الزمان فذاك والا
 ترك العمل بالدليلين وصح من الكتاب السنن ومن السنن
 القول بالصالحين مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الجمهور
 البروز وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الاكثر فيقدم
 في مخالفا القياس ومنه الاقياس وان لم يقدم أصلا كما هو
 عند الجمهور فمساوم مع القياس فيعمل باحدهما بالتورى
 فان لم يردك هذا المصنف يقرر اصول قبل ورود الدليلين

كما هو في سؤركا تعارض الاخبار وان اردت امتنع القياس
 والمعارضة اما بين آيتين او قرآنتين او سنتين او آية وسنة
 مشهورة او مشهورة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او
 الزمان اما الاول فاما بان يوزع الحكم بالدليلين او يحمل

قال ابن ابي عمير بان يكون الشبهة او ظاهرين
 فان كان احدهما اقوى من الآخر او كان الآخر مشهورا
 فذاك هو يكون احدهما مشهورا والآخر مشهورا
 فذاك هو يكون احدهما مشهورا والآخر مشهورا
 فذاك هو يكون احدهما مشهورا والآخر مشهورا

مثال تعارض السنن ما روي عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا
 عليا بن ابي طالب ولا علي بن ابي طالب
 رضي الله عنهما ان عدم صليهما اربعين باربع
 ركعات واربعين سجدة تعارض فذكر ان
 القياس على سائر الصلوات
 اروي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ان طاهر وروي جابر عنده ان طاهر ورس
 عندهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعارضوا
 بقى الاطهار على كان في التوراة ثمانية
 كان تحرقا بينين فذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 منها لان كان طاهر بل يدين

فان لا تكسر الحقة بانه لا دليلين
 وان لا تكسر الحقة بانه لا دليلين
 وان لا تكسر الحقة بانه لا دليلين
 وان لا تكسر الحقة بانه لا دليلين

على
 فم الذي بين الدليلين

بزيادة الثقة بقول وبالقطعة وبالورع وبالضبط وبالخو
 ويرجح الاثر بأحدى هذه الصفات على من انصف بأحدها
 وبالاتفاق على الاحتفاظ على منعه وبالاتفاق على تركه
 سماعه لا على حفظ نفسه بموافقة عمل احدهما رواية بنفسه
 ولو يعلم عمل الاخر وان يعلم عدم رواية احدهما لم يزل
 الاثر عدل في يعلم الاخر به وبعبارة احدهما لما رواه
 دون الاخر ويكون احدهما صاحب الواقعة دون الاخر
 ويكون احدهما متشافا دون الاخر ويكون اقرب الى الرسول
 عند سماعه ويكون احدهما اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسلام
 ويكون مشهورا بالنسبة يكون مخد في البلوغ ويكون مكرما
 اعدل **والترجيح بحسب الحاجة** من وجوه يرجح الموثق
 لدليل اخر على الاثبات دليل الموافقة لعمل اهل المدينة
 والموافقة لعمل الخلفاء الاربعة والموافقة لعمل الاعلم ويقدم
 من احاد المؤمنين والمرجح دليل تاويل من احاد المؤمنين
 وما ذكره الفقه للحكم والعام الوارد على سبب خاص
 في حقه ذلك على العام الوارد لا على سبب العام الوارد لا
 على سبب في حقه غير ذلك السبب على العام عليه والعام
 الاس

حنفية
 اي بان يكون احدهما يصدق رواية على
 احدهما لا يصدق رواية على الاخر وفي
 احتمال
 وان لم يعلم حجة بينه لانه لو كانت بينهما
 في الغالب ترجح

لا يثبت
 لا يثبت
 لا يثبت

الاسس بالمقصود على غيره واحدا خبرين بتفسير رواية يقول
 او فعل واحدا نصين بذكر سبب ورواه على الاخر ونفرض
 قاضيه على الاخر كتحضر الاسلام **واما الترجيح بالمنطق**
بالمعقول فما عرفت علمه يرجح على ما عرفنا والايام
 الاقرب الى القطع على غيره والايام مطلقا على المناسبة و
 يرجح تأثير العين في النوع ثم المحسن القريب ثم الاقرب فا
 لا قرب واعتبار رتابة الحكم او من اعتبار رتابة العلم
 فيرجح تأثير جنس العلة في نوع الحكم على تأثير نوع العلة
 في جنس الحكم ويرجح بقوة نتائج الحكم وبكثرة الوصول
 وبالعكس لا بعدم الحكم في جميع صور عدم الوصف وبكثرة
 حكم الاصل دون الاخر وبكثرة اصل احدهما او طولها
 وبكثرة عدم الفارق في احدهما وظنت في الاخر ويكون
 الوصف في احدهما حقيقيا وفي الاخر اعتباريا او حكمة
 مجردة ويكون بنوينا وعدليا ويكون في احدهما باعتد
 وفي الاخر مجرد امانة وفي احدهما منضبطة وفي اخر
 منضبطة وفي احدهما ظاهرة والاخر خفية وفي احدهما
 مستحقة وفي الاخر مستعدة وفي احدهما متعديا وفي فرع اكثر

لا يثبت
 لا يثبت
 لا يثبت

كثير جدا الصبر على الشدة فيكون اليقظة في رمضان في كل يوم فانه يصوم عندها خلقا كثيرا في الاستغفار اليقظة من بعض العبادات
وترجعها بالكثر الى من ترجمه بالعبادة لان العبادة وصف عرضي

اعلنا ان خطاب الامانو بنى قول لقمان بن اوتش بنى هذا ايضا اما صنعى كالحكم بالشرعية والسببية واما التكليف وسعد ايضا اما طلبى كالوجهات واما غير طلبى كالخردات

وفي احدهما مطردة والآخر منقوصة ومطردة ومنكسرة في

احدهما دون الآخر وفي أحدهما مطردة فقط وفي الآخر منفكة

فقط و بگوینا جامعه و مانعة للحکمة دون الآخر و سند

تعارض وجود الترجيم فيما كان بالوصف الذاتي اولى

من العرضي التراجع الفاسد منها على الاستقامة

الترجي بالقيمة والتأثير لنا بالعدد فنرب واحد لثمة على ألف

تكملة الوصف كنه حبيب الشافعية الطاهر عبد الله والعزيز

لأن التجميع بالقوة لا بالصفة ^{تيمية} وقاء اللصع ألام العلة

بالعذبة لأبى الصديق وكتبه الأمام الميرزا محمد باقر

قطره النظا عنه مؤلف ففهمه والفرع عنه سبب اول

توجهن الالكشنة فنج كشت الاصل و فوه غومني

من الدنيا فلو انكم كنتم عالمين بالله فلهذا ما

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَعْرَاجُ الْمَسْكُونَةِ

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

التي هي اربعة بنو معاوية بن ابي سفيان

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

باب الثاني في بيان ما يجب من العلم

سُبْحَتِ نَبِيِّهِ الْحَمْدُ وَالْحَامْدُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

ففيه أربعة أركان **الأول في الحكم** وهو أثر خطاب الله

المعلقة بافعال المكلفين بالاقضاء او التخصيم او الوضع

فمنها ما تكلفه او وضع فالاول اما صفة لفعلا المكلف

كالا حكام الخدم واولئك كالمالك وما يتعلق به والاول

اصناف بعثة في مفهومي المادة الصلبة الدسوت والاضوية

والله اعلم ان النجاة من صلا الالهة قصه والى بنى كذا

بشغور باطنه له بصيرة الذوات ووصفا وواحدة ان

فأبى الفاسد منقذ

والله اعلم بالصواب

وَاللَّهُ يَكْفِيكَ الْغَنَاءَ

يعتبر في المقاصد الاخروية

دری طرح بند سیر بی بی سید و مبارک و صل

[illegible]

سواء للشيخ علم أو غيره ممن هو عالم بالدين كما خلفه الرضا عليه السلام

مدرّب و نقل وان مرده ذجاً علی نعلین استماع من
فان ...

حراره ولا منع من اوده وان السوي اتم بام ١٣١٠
ومقابل الخطوط ومن احاط به الجاني

من الحلال فالصوم

وَسَخَفَ وَيَسْقُ تَارِكًا لِأَعْدَائِهِ وَوَدَّ بَطْلَةً عَلَى مَا يَهْوَى

اعلم ان الخطأ اذا تكرر في قولك ان كان استمر في هذا ايضا اما وصلى كما حكم بالشرعية والسببية واما تظلي وسمو اليهنا اما
طلب في كل وجهات واما غير طلب في كل جهات

والله اعلم
بما نزلنا

يقطع او قتل كذا لو اخذ بالعزيمة او في **الثاني** ما استقيم
 مع قيام المحرم للموت كاقطاع المسافر والعزيمة او في **الثاني** ما استقيم
والثالث ما وضع عناءه الاضحية والاعلال **والرابع**
 ما سقط عناءه مشروعية لنا في موضع آخر كالحكم له
والرخصة اما فيه ان الرقة على التحريم كقصر صوم المسافر
واما السقاطان تعيين الرقة بحيث لا يبقى مشروعية
 العزيمة كقصر الصلوة **خاتمة** الاصل في الاستنباط
 عند بعض منا كالحكم في قتل وهو المختار والشافعي او المخرج
 كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث والتوقف
 عند بعض منا **واما الرضى** فانه كخطاب يتعلق بشئ
 بالحكم التكفيي وحصول صفة له باعتبار الحكم فالمعلق
 ان دخل في الاخر فكن والافان اثر فيه فلعلة والافان
 اوصل اليه فيجد نسب والافان توقف عليه وجوده
 فشرطوا فلا اقام **الدلالة** على فعلاته **واما الركن**
 فما يتقوم به الشيء فاما اصلي ان انتفى الحكم عند انتفاء
 كالصدقية او زائد ان لم ينتف حكم العذر كالقرار
واما العلة فما ايضا في اليه بثبوت الحكم بلا واسطة مؤثرا
 فيه

يقطع او قتل كذا لو اخذ بالعزيمة او في الثاني ما استقيم
 مع قيام المحرم للموت كاقطاع المسافر والعزيمة او في الثاني ما استقيم
 الثالث ما وضع عناءه الاضحية والاعلال الرابع
 ما سقط عناءه مشروعية لنا في موضع آخر كالحكم له
 الرخصة اما فيه ان الرقة على التحريم كقصر صوم المسافر
 اما السقاطان تعيين الرقة بحيث لا يبقى مشروعية
 العزيمة كقصر الصلوة خاتمة الاصل في الاستنباط
 عند بعض منا كالحكم في قتل وهو المختار والشافعي او المخرج
 كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث والتوقف
 عند بعض منا اما الرضى فانه كخطاب يتعلق بشئ
 بالحكم التكفيي وحصول صفة له باعتبار الحكم فالمعلق
 ان دخل في الاخر فكن والافان اثر فيه فلعلة والافان
 اوصل اليه فيجد نسب والافان توقف عليه وجوده
 فشرطوا فلا اقام الدلالة على فعلاته اما الركن
 فما يتقوم به الشيء فاما اصلي ان انتفى الحكم عند انتفاء
 كالصدقية او زائد ان لم ينتف حكم العذر كالقرار
 اما العلة فما ايضا في اليه بثبوت الحكم بلا واسطة مؤثرا
 فيه

والارز تخلف العلول عن علة كذا في العلل العقليات
 فيه متصل به ومنهم من وجوز التراجيح فاما علة اسمها ومعنى
 وحكما كالبيع المطلقة للملك واماءة اسمها ففعلها كالعلق
 بالاشتراط واماءة اسمها ومعنى كايح الموقوف في الموضوعين
 علة ومعنى وحكما كاجرة الاخير من العلة كالقربة والملك
 للعتبة واملتلة اسمها وحكما كالسفر والمرض واماءة معنى
 فقط كاحد وصفين تركب منهما العلة كتركبة الزبون
 القدر والجنس واماءة حكما فقط كاجرة الاخير من الدرع
 المركب **واما السبب** فايكون طريقا الى الحكم فقط ولا بد
 ان يتوسط بين السبب والحكم علة فان مضادة الى السبب
 فالسبب معنى العلة فيضاه الحكم اليه في الضمان كسوق
 الدابة اهلاكت شيئا بوطئها وان لم تصف اليه ككون
 العلة فعلا اختياري فاسبب حقيقي لا يضاف الحكم اليه فلا
 يضم الدال على الرقة او القتل او قطع الطوبة ولا حين
 وقع صبيها سلاها لمسكه فقتل به نفسه وان اضما الى
 السبب الحكم يتوابعه مصلية صحة التراجيح او يثبت الحكم
 به غير موضوع لم يتخلل لم يوضع الحكم فيضاد اثر الفعل
 اليه بالتعدي كحرق البئر فملك الغيرة والصانع الكبيرة

والارز تخلف العلول عن علة كذا في العلل العقليات
 فيه متصل به ومنهم من وجوز التراجيح فاما علة اسمها ومعنى
 وحكما كالبيع المطلقة للملك واماءة اسمها ففعلها كالعلق
 بالاشتراط واماءة اسمها ومعنى كايح الموقوف في الموضوعين
 علة ومعنى وحكما كاجرة الاخير من العلة كالقربة والملك
 للعتبة واملتلة اسمها وحكما كالسفر والمرض واماءة معنى
 فقط كاحد وصفين تركب منهما العلة كتركبة الزبون
 القدر والجنس واماءة حكما فقط كاجرة الاخير من الدرع
 المركب اما السبب فايكون طريقا الى الحكم فقط ولا بد
 ان يتوسط بين السبب والحكم علة فان مضادة الى السبب
 فالسبب معنى العلة فيضاه الحكم اليه في الضمان كسوق
 الدابة اهلاكت شيئا بوطئها وان لم تصف اليه ككون
 العلة فعلا اختياري فاسبب حقيقي لا يضاف الحكم اليه فلا
 يضم الدال على الرقة او القتل او قطع الطوبة ولا حين
 وقع صبيها سلاها لمسكه فقتل به نفسه وان اضما الى
 السبب الحكم يتوابعه مصلية صحة التراجيح او يثبت الحكم
 به غير موضوع لم يتخلل لم يوضع الحكم فيضاد اثر الفعل
 اليه بالتعدي كحرق البئر فملك الغيرة والصانع الكبيرة

واعلم ان ما يتب عليه الحق ان لم يدرك العقل حجة تأثيره ولا يكون بضع الكلف كالوقت فثبت وان بضعه فان كان
العرض من وضعه ذلك الحق كما لم يسمع له كلف فثبت بطلان عليه السبب ايضا بخلافه وان لم يكن الحكم العرض كالشئ لم يملك الشئ فثبت
وان ادرك العقل تأثيره كما ذكر في القياس فغلته

تصرفات عليه كما يكفر الشرط او دلالتها واما شرط في حكم
العدله وهو ما لا يعارضه عليه تصدق للاحصاف الحكم اليها
فيضاف اليها كحكم البر وسنة الرق وقطع حبل
القتل واما شرط في حكم السب وهو شرط اعتراض
بينه وبين الحكم فعل مختار غير منسوب اليه كقول القاصد
وفتح باب قفصه واصطبله واما شرط اسما لاحكاما كاول
شرط علق بهما الحكم واما شرط علته وهو ما بين
وجود علة خفية او وجود صفتها كالحفنة كالولادة
للمنسب عندها فتثبت بشهادة القابل وكالاحصان للزعم
فلا يضمن شهودا واذ ارجعوا لان العلوة لا يضاف الحكم
اليها واما العارضة فما يعرف الحكم به بلا علة شئ من
الوجوب والوجود به وهو ما محض كالنكاح واما معنى
الشرط كما مر من نحو الاحصان واما معنى العلة كالعقل
الشرعية واما علته مجازا كالعقل الحقيقية والشرط
الحقيقي الركن الثاني في احكام قد عرفت مما سبق ان احكام
بالحسن والقبح هو الشرع وليس للعقل دخل في الحكم و
الاواك غير كونه الله الفهم الخطا بعد الانساعة والحكم

[illegible]

والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والخيار عندنا
 ان الحكم هو الشرع والعقل مبين في البعض والعقل غير
 معتبر كل الاعتبار فلا يكون النصبي الايمان ولا يهدركل
 الاهدار فيعتبر ايمانه وكفره قيل وهو المحل لقول الامام
 لا عذر لاحد في الجهل بالخالقة لقيام الافاق والافضل
 في الشرع لا قيام الدليل **الركن الثالث** في الحكم به وهو العقل
 هو اربعة مائس لا ما وجود حسي وهو متعلق بالحكم
 شرعي وسبب الحكم شرعي احكامه فاما ما ليس له الوجود
 حسي وهو متعلق بالحكم شرعي كسبب سببها لا كل
 وماله وجود شرعي وهو متعلق بالحكم شرعي وسبب الحكم
 شرعي احكامه البيع وماله وجود شرعي وليس سببها الحكم
 شرعي احكامه الصلوة **ثم الحكم به** اما حقوق الله
 خالصه او حقوق العباد خالصه او ما اجمع فيهما
 وحقوق الله غالب على الفرد ووجه العباد غالب على
 كالتصديق **وحقوق الله ثمانية** عبادات خالصه
 كالايان وفروعها الصلوة وفروعها واداءها وعبادات
 فيها مؤنة كصديق الفطر ومؤنة فيها عبادة كالاعتش
 لوجوبها في ما للصبي والارثه فمها كمال الاهلية **مؤنة**

والذي يتوقف عليه شرع ككفره الديان
 ويصدق اليقين والنظر في معجزة
 فاما كلف الصبي العاقل بالايان فلا
 تدرأه عنه عاقلة لم تصف شيئا من
 الديان والكفر تحت ذم مسلم بين ابوين
 مسلمين

النفق العام في سببها
 ما يتعلق بالنفق
 فخره وشمول نفقه
 فصل الايمان والتصديق والافعال
 وانواعها وفروعها الاعمال والصلوات
 الصلوة وفروعها الركعة في الصوم ثم
 حج ثم ايجادها واداءها السنن الاداء

ومؤنة فيه باعقوبة كالخراج وحقوق دائر قنين العباد
 والعقوبة كالكفارات والعبادة غالبه في الكفارة غير
 الفطر وجوه قائم بنفسه كحمل الغنم والمعادن وحقوق
 كاملة كالخروج ودفع الجور عقوبتها وعقوبة فاصرة كحرمان
 الارث بالقتل **الركن الرابع** في الحكم عليه وهو المكلف
 ولا بد للتكليف من الاهلية وهي لا تثبت الا بالفعل واشتبه
 فيه هذا البلوغ وقدرت ان المختار عندنا في الفعل
 هو التوسط **ثم الاهلية** نوعان **الاول** اهلية وجوب
 وهي بناء على قيام الذمة فالاداء لخدمة قبل الولادة
 من وجوبه بل لا اقله وبعد الولادة يصح ما كان
 الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكي وهو الاداء عن
 اختيار فجاز ان لا يثبت في حق لعدم حكم الوجوب
 وعرضه فكل ما يكره اداؤه يحل عليه وماله فلا يحل لا يثبت
 لعدم المحل كحج الحرة ما كان من حقوق العباد خرافا كصناعات
 وتخصيصها بحرية وكذا ما كان صلته بشيئة المومن
 كنفقة القريب والاعوج كنفقة الزوجة لما يشبه
 الاجمزية فلا يفتي الديت وما كان عقوبة واجبرية

في ذمته
 على وجه
 في ذمته
 على وجه

في ذمته
 على وجه
 في ذمته
 على وجه

وهي في النفق العهد وفي الشرع
 كالكفارات والوصية
 كالكفارات والوصية
 كالكفارات والوصية
 كالكفارات والوصية

هذا على السبب كالمؤمن ان الكفارة
 جنة الدنيا

بما انما كان عليه على الناس في ذمته
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه

في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه

في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه
 في ذمته على وجه

للجواب ومن حقوق الله ما صح ادأؤه عند حجب عليه العشر
 والمخرج وما لا يصح فلا كالعبادات الخالصية والعقوبات كالحدود
 وما كان عبادة فيها مؤنة لا يلزم عليه من غير ويلزم عندنا
والثاني اهلية ادأه في قاصرة تنبئ عليها صحة الادأ وكاملته
 تنبئ عليها وجوب الادأ وكل منهما ثابت بقدره كذلك
 ثابتة بعقل كذا في القاصرة عقل الصبي والمعتوه والكل
 عقل البالغ **وما بالبقاصرة** ما نواف حقوق الله تعالى كالإكراه
 وفروع البدنية نص من غير لزوم عليه وكذا الإكراه في أحكام
 الآخرة واجتماعا وفي أحكام الدنيا أيضا عند خلافه لا بد
 وحقوق العبادان نفعا محض يصح منه بغير إذن وليه
 وان ضرا محضا لا وان دأؤه بمنزلة ما لا يصح منه بغير
 اهلية والقصود **وهو العوائض** سماوية ومكتسبة أما السماوية
فهي الجحون وهو واجب الحجج الاقوال لا الافعال
 ولو بإجازة الولى ويسقط به الحدود والكتابات و
 العبادات والتبذعات وما كان حسنا لذاته كالإيمان
 وقيام الدانة كالهدى والوردة انما ثبت في حق تعالى
 لا بولي ووليها **ومنها الصغر** وهو قبل ان يعقل كالجحون
 الا

أي الأهلية القاصرة ثبتت بالقدرة
 القاصرة والكلامة ثبتت بالكمالته
 القدرة القاصرة بالفضل العاقل والكلامة
 بالفضل الكامل

في قوله سبحانه ان فعلا كذا تنافي الاموال

الجحون وهو اختلاف العقل بحيث ينج
 جريان الاقوال والاقوال على ما هي
 العقل الانا نادر وهو عندنا بوسع
 ان لا نحصي الاكثر السنة فخطيق
 وما دونه فغير مطبق

٤٥

عرض الامانة اذا سلمت امره **منه**
 الا ان العرض في عاقل الصغيم فيؤخر الى زمان ان
 يعقل وبعد محدث لم يضر به **الاهلية** الادأ فلا يسقط
 عنه ما لا يحتمل سقوطه من البالغ نحو نفس وجوبه
 فاذا ادأ يقع فرضا خلافا لشمس النعمة وثبات عليه
 ويسقط عنه ما لا يحتمل السقوط كوجوب آكل الايمان
 ويعفى عنه كل عثمرة يحتمل العفو فلا يعفى روت وحقوق
 العباد ولا يل على غيره واذا سلمت زوجته يعرض
 عليه الاسلام **ومنها العتة** هو افة توجب خلافا في
 العقل فيثبت بعض كلامه من العقل وبعض كلامه من الجحون
 وهو كالصبا مع العقل **ومنها النسيان** وهو لا ينافي
 الوجوب ولا وجوب الادأ في حق تعالى كذا **يعني فيما**
 عليه عليه في حق تعالى كالصوم **ومنها** لا يسمي الا
 بتقصير كالاكل في الصلوة بخلاف حقوق العباد ان
 اذا مات ناسيا وبنه ان من سبب شرع يعفى والا كالقرض وعش النسيب **منه**
 فلا **ومنها النور** وهو وجوب تأخير الخطاب لا تأخير
 الوجوب ويصل عبارات في الطلاق والعتاق **منه**
 الاسلام والردة لعدم الاختيار **ومنها الاعما**

العتة عبارة عن آفة ناشئة عن الذات
 يعصب خلافا للعقل فيصير صاحبه
 بخلاف العقل فيشبهه ببعض كلامه
 كلام العقل وببعض كلام الجحون
 بخلاف النسيان فاشبهه بالناهي
 لكن يعبر به خلفا لما فيها من الغضب

وهو عظم في العقل المدركة وهو كذا في قوله
 سبب من بعض المرحل او انقلاب

٤٥

الرق في اللغة الضبط ومنه رق القلب
وفي عرف الفقه عبارة عن عجز حكمي
شروع في الاصل صراعا على الكفر
اما ان لم يكن فانه لا يملك ما يملكه الحق
من الشهادة والقضاء وغيرهما
واما ان لم يكن فانه لا يملك العبد قد يكون
اقوى في الاعمال من الحق

وهو قوة النور فيبطل العبادات وينزع البناء فيقتضيه
وهي الرق وهو عجز حكمي شرعي في الاصل صراعا على الكفر
ولا يجزى كالعتق وكذا الاعتاق عندها وهو ينافي
مالك المال ولو منافع نفسه المالك المستقيم القرب فلا
يملك الشئ ولا يصح عجز ولا ينافي مالك غير المال كالبيع
والهدية والدم وينافي في حال الحال في اهلية المكالات البشرية
كالدية والحل والولاية وهو معصوم الدم ولا يحسم عليه
ولا عيد ولا تشريق ولا اذان ولا اقلته ولا ج ولا يكون
شاهدا ولا مريكا ولا عاشرا ولا قاضيا ولا وليا في
نكاح او قود **ومنها الحيض** والنفس لا يعدها من اهلية
الوجوب والاداء الا ان الطهارة عنها شرط للصلوة في المصوم
ومنها المرض يوجب العبادات بقدر قدرته فما افضى

الى الموت يوجب الحج بقدر ما يصان به حجة الغريم
والوارث في احتمل النفس من تصرف يصح حاله فيقتض
عند الحاجة وما لا يحتمل فكالمعلقة بالموت كالاعتاق
على وارث او على غيره ووصية ولو باء حقه تعالى في المال
انما ينفذه الثلث ولا تصح للوارث صوتة ومعنى

انما ينفذه الثلث
فان كان على الميت دين مستغرق ينفذ
على جبر لا يبطل حق الدائن فيجب
السعاية في الكل

لا ينفذ الثلث
لأنه لو لم يكن الثلث
كانت الولاية

باب في بيان
الصلوة

وحقيقة وثبته **ومنها الموت** يسقط التكليفات
الا ان لم يكن الصلوة ابا للوصية في الثلث وما شرع عليه
لحاجة غير من متعلقا بالعين يبقى كالعين كالمهون
وان متعلقا بالبدن ووجوبه لا يبطى له بصلته كما وجب
بالمعاوضة لم يبق بغيره والدية حتى ينضم اليها مال او
ذمت كقيل قلدا ان يصح الكفالة بالدين على الميت المفلس
اذا لم يخلف كفيلا وما شرع لحاجة نفسه يبقى بقدر ما
يقضي به حاجته ولذا قدم جهارة ثم ديون ثم وصايا
ثم يورث **واما المكتسبة** فاصناف ايضا **منها الجمل**
ما جعل له لا يصح بعد الجمل الكافر بالله تعالى فاعتقه

في حكم لا يقبل الشهادت باطلا وفيما بقدر دافع للتعرض له
والخطاب في حكم الدنيا فلا يجب اعتقا ولا دله واما
جمل كذا لث الكند دونه كونه على ثاويل فاسد كجمل
ذي الهوى وكجمل الباغي فيصنعها التلذذ وكجمل الخلف
في اجتهاده الكتاب او السنة المشروعة او الاجماع واما
جمل يصلح بشبهة كجمل في موضع الاجتهاد الصحيح
او في موضع الشهرة كجمل من اقتص بعد عفو تتركه

والشجر والمقصوب والمبيع والوديعة
لا تخفى لهم بل استردا ما مكرورا زيادة
فيها لان الطبيب اذا دق بعرض عن
مد اواة الطبيب عند اليأس
كان الخطاب لا يتناول في حكم الدنيا
المسب على خلاف العبيد

سفر: محمد

الضرب وهو ان لا يرد باللفظ معناه
الحقيق ولا المجازي وهو ضد المجاز

النفقة عبادة عن خفة تقرض الانسان
منه الفرح هو الغضب فيحمل على العمل
فلا فطور العقل وموجب الشر

خدا
علی علی
و جعفر

عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

رض

وہ

مجموع

ابو

بالخط

اصول

حضرت

درة المستقيم

و

نیکو

حب

ارونی

الم

...

المطوية

بلا فوہ

لور فست غرام از قوطها علی قلی امیر لور
لور علی امیر لور صدوق

خطا و دھو ما کی
قصود و

وَيَصِيرُ شَيْبَةً فِي الْمَدِينَةِ
لَا تَأْتِيهِ الْحَاظِي وَلَا تَأْتِيهِ
قَصَاصُ وَلَا تَأْتِيهِ وَلَا تَأْتِيهِ

المكره عليه ان افرض كثر سبعا و اوساه و اوساه

مسلم

اگران حاصل
علما و فضلا

الفير على

نقد و بررسی
کتاب
قلب

اعلم ان من جعل الحق متعديا كالاعتقالات انتبت للعالمى الخيار
من كل مذهب ما يهواه ومن جعل واحدا علميا الزم العالمى اماما واحدا ككافة الكشف
قلوا اخذ من كل مذهب مباحصا فارقا اماما ككافة شرع الطوائى للفقهاء سعيدين
مسعود فيجب في المذهب الصلابة انى اعتقاد كونه حقا وصولا ككافة الجواهر

فلا يقدر في محجته آخرها ما قبل الاجتهاد فيقول المختار قلنا
وقيل الان يكون اعلمنا صحابيا او غيره وقيل الان
يكون صحابيا وقيل صحابيا اجمع والتقليد في الاعتقادات
وقال بعض مجوزة وبعض خبر وجوبه فان النظر حرام
فيه لاجتماع على وجوب النظر في معرفة تعالى وهذا
حق محتمل خطأ وهذا محال فالحق محتمل بصواب
ومعتقدنا في الاعتقاد بان حجة ومعتقدنا في الظاهر
والمستغنى لا يستغنى الا مسمى علم عام وعلة التوفيق
هما مجهولان فالخبر بالعدم وان لمعلوم العلم ومجهول
العلامة فاستغنى واختلف في ان غير المجتهد هل يفتق
بمذهب محجته على اربعة اقسام والمختار جواز ان مطلقا
على ما أخذ الاحكام وعلما ومتميز بالصحة والفساد
هذا هو المراد ان الحق لا بد من كون محجته ويحرم من
لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد وقيل
مجوز مطلقا وقيل لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد
مجوز تقليد الفضول وقيل بعيين الافضل واذا عمل
العاقل يقول بمجتهد في حكم فليس له الوجوع عنه الى

وَمِنْهَا قَالُوا إِنَّ مَذْهَبَنَا صَوَابٌ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَمَذْهَبٌ غَيْرُنَا خَطَأٌ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ

